جامعة البصره

كلية الاداب

قسم التاريخ

مادة

تاريخ افريقيا جنوب الصحراء الحديث والمعاصر

المرحلة الرابعة

(أ ، ب)

السنة الدراسية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣

إعداد

مدرس المادة

أ. د. عمار خالد رمضان

- **الموقع والمساحة:**

قبل تحديد موقع المنطقة المراد دراسة تاريخها و هي (إفريقيا جنوب الصحراء)، يجب أولا تحديد موقع القارة الإفريقية. قارة افريقيا احدى قارات الكتلة القديمة وتأتي بالمركز الثاني بعد قارة اسيا في تكوين هذه الكتلة وتأتي بعدها قارة أوربا، وهي تقع في موقع وسط في الكرة الأرضية، فيمر في وسطها خط الإستواء وفي قسمها الشمالي مدار السرطان وفي قسمها الجنوبي مدار الجدي، ترتبط بقارة اسيا ارتباطا وثيقا من حيث توزيع الماء واليابسة خاصة بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، لا يفصلها عن اسيا سوى البحر الأحمر الذي يمثل خليجا داخليا لا يزيد عرضه في أوسع مكان له عن ٣٥٠ كم ويضيق في بعض المناطق حتى يصل الى ٢٠٠ كم، يزداد ضيق البحر الاحمر حتى ينتهي جنوبا بمضيق باب المندب الذي تشطره جزيرة بريم الى قناتين شرقية تعرف بـ (باب الإسكندر) اتساعها ٣.٢ كم والقناة الغربية (ممر ميون) أتساعها ١٤ كم أذ تتم الملاحة البحرية عمليا عبرها .

ينتهي البحر الاحمر شمالا بخليج السويس وقناة السويس ويفصلها عن أوربا البحر المتوسط. ويطل الجزء الغربي منها على المحيط الأطلسي وتطل من الشرق على المحيط الهندي، اقصى بعد لها شملا عن الرأس الابيض في تونس عند دائرة عرض ٣٧ شمالا، و رأس الرجاء الصالح عند دائرة ١٤.٥ جنوبا. وتبلغ المسافة بين الرأسيين ثمانية الاف كم، وتبلغ المسافة بين الرأسيين الشرقي والغربي ٧٢٠٠كم. وهذا بدوره يوكد أهمية الموقع الذي احتلته القارة الأفريقية بسبب أشرافها على الطرق التي تربط الشرق بالغرب.

أما إفريقيا جنوب الصحراء فيحدها من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الصحراء الكبرى ومن الجنوب الغابات الإستوائية، وإفريقيا جنوب الصحراء واسعة وكبيرة إلا أنها قفرة في معظمها، و ليس لها اتصال بشيء

من الممالك والعمارات إلا من وجه المغرب لصعوبة المسالك، وبقيت كذلك حتى القرن الحادي عشر الميلادي. وكان العرب المسلمون هم أول من أطلق كلمة (السودان) على الشعوب والقبائل التي تقطن هذا الجزء من القارة السمراء التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

١ – السودان الغربي : ويشمل حوض نهر السنغال والمناطق المحيطة به، غامبيا، فولتا العليا والنيجر الأوسط (نيجرياي). أما السودان الغربي بمفهومه الواسع حاليا، فيشمل الدول التالية :

موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي، السنغال، غمبيا، غينيا بيساو، غينيا كوانكري، سرياليون، ليبيريا، ساحل العاج أو (كوت دي فوار)، بوركينافاسو، توغو، بينين، نيجيريا، الكاميرون والغابون.

٢ – السودان الأوسط : ويشمل حوض بحيرة تشاد والمناطق المحيطة بها في إفريقيا الوسطى. وبحيرة تشاد عبارة عن منخفض طبيعي بفعل احندار نهري شاري و لوغون القادمين من جمهورية إفريقيا الوسطى المجاورة فضلاً عن انسياب مياه الأمطار إليها من الهضاب المجاورة. وتشكل بحيرة تشاد حاليا نقطة التقاء الحدود التشادية مع النيجر ونيجيريا والكامرون.

٣– السودان الشرقي : ويشمل مناطق واد النيل وروافده العليا جنوب بلاد النوبة، ويعرف عند العرب بـ(بلاد الزنج). وعليه، يضم ما يعرف بالسودان الشرقي حاليا دارفور ، كردفان ومنطقة سيا المجاورة لدارفور.

- **المساحة :**

تحتل قارة أفريقيا المركز الثاني من حيث المساحة بعد قارة اسيا بالنسبة لقارات العالم أذ تبلغ مساحتها ٣٠ مليون كم٢، منها ٢١كم٢ يمثل أفريقيا جنوب

الصحراء، أهمية مساحة القارة كانت ذات أثر محدود قبل عصر الاستكشافات أذ كانت ممثلة في المناطق الساحلية وخاصة ما يطل منها على البحر المتوسط.

- **الغزو الاستعماري الاوروبي لقارة افريقيا والحركات الاستقلالية**

في التاريخ الحديث ارتبطت القارة الأفريقية بشكل أو بأخر بالتطورات التي حصلت زمن عصر النهضة الاوروبية، وما يعرف بحركة الكشوف الجغرافية. حيث شهدت بداية العصور الحديثه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حركة مهمة للتوسع الاوربي شملت مختلف ارجاء الكرة الارضية. ولهذا التوسع اسباب عديده اهمها:-

١) الازمات الخانقة التي عاشتها اوربا انذاك.

٢) رغبتها في الاتصال بالشرق وتخطي الوساطه العربيه والايطاليه في الحصول على التوابل التي كانت ضروريه انذاك كوسيله لحفظ الطعام من التفسخ وخاصه اللحوم اثناء خزنها في اوقات الخريف والشتاء.

٣) كما ان تقدم العلوم الجغرافيه وتراكم الخبرات العلميه وما اقتبسوه من العرب في هذا الشأن، جعل بعض الاوربيين يفكرون بامكانية الوصول الى جزر الهند الشرقية عن طريق المحيطيين الاطلسي والهندي.

ولقد تمخضت جهود الاوربيين عن العثور على طرق جديده بين الشرق والغرب، واكتشاف عالم جديد سمي فيما بعد بأميركا.

١ ـ بداية المحاولات للوصول إلى الهند :

تعتبر الكشوفات الجغرافية من بين أهم الأحداث التي أثرت في تاريخ العالم حتى أن كثير من المؤرخين يعدونها بداية للتاريخ الحديث، نظراً لأنها قد أدت إلى إكتشاف العالم الجديد، القارة الأمريكية، وجعلت دول القارة الأوربية تحصل على السيادة على البحار، وعلى جزء كبير من العالم، وإذا كان هذا التغيير لم يحدث،

بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث، بشكل مفاجئ، إلا أن نتائج ذلك التفاعل الداخلي في المجتمع الأوروبي، وفي الإقتصاد الأوروبي، هو الذي أدى إلى هذه النتيجة، وأعطى الأوروبيين هذه الثمرة اليانعة، في وقت تمكنوا فيه من إستخدام السفن الكبيرة، ومن استخدام البارود والمدفعية، وجعلهم يتفوقون على غيرهم.

لقد رعت الدول الحديثة، الاستكشافات الجغرافية، ومن اوائل تلك الدول البرتغال التي كانت في اشتباك مزمن مع العرب وخاصة في الاندلس. ولقد حصلت البرتغال على مواقع مهمة في الطرف الغربي من الساحل الافريقي على حساب العرب والمسلمين، ومن ذلك مدينة سبتة في عام ١٤١٥. وادى ذلك الى وضع الخطط للسير بمحاذاة الساحل الافريقي الغربي، وعند منتهاه يمكن الاتجاه شرقاً الى الهند والصين. وبذلك يتخلصون من السيطره الاقتصاديه الاحتكاريه للتجار العرب والايطاليين ودولة المماليك في مصر والشام. وفي الربع الاخير من القرن الخامس عشر، كان امر العثور على طريق بحري للهند قد ظهر، وبكل وضوح، على انه هدف سياسة البرتغال فيما وراء البحار.

كان الأمير البرتغالي المعروف بـ هنري الملاح (١٣٩٤– ١٤٦٠) وراء المشروع الاستكشافي للسير بمحاذاة الساحل الافريقي الغربي وعند منتهاه يمكن الاتجاة شرقا الى الهند والصين للتخلص من السيطرة الاقتصادية الاحتكارية للتجار العرب وللمدن الايطالية. ولم يكن هنري هذا ملاحا بذلك المعنى غير انه عمل على وضع بعض النظريات الجغرافية المعروفة آنذاك موضع التنفيذ بدافع نشر الدين المسيحي، وتوسيع رقعة بلاده، وتحقيق تقدمها الاقتصادي، فاسس مدرسة ملاحة في لشبونة جلب أليها

أشهر ملاحي ايطاليا وعلماء الجغرافية. ثم تابع إرسال البعوث الاستطلاعية البحرية والتجار والمبشرين سنة بعد اخرى.

بدأ البرتغاليون في استكشاف ساحل أفريقيا في عام ١٤١٩ مستخدمين الطرق الحديثة في الملاحة والخرائط والتقنيات البحرية مثل سفن (الكارافيل)، وذلك من اجل استكشاف طريق بحري جديد ليكون مصدراً لتجارة التوابل مع الشرق. ولقد تمكنت البعثات الاولى من اكتشاف جزر ماديرا في عام ١٤٢٠ وجزر الازروس في المحيط الاطلسي في عام ١٤٢٧، وشرعوا في استيطانها والبدء في إنتاج القمح وتصديره للبرتغال. كما اتجهت نحو السواحل الغربية والجنوبية لافريقيا الا ان جهود هنري الملاح حتى وفاته في سنة ١٤٦٠ لم تسفر عن غير معرفة النصف الشمالي من الساحل الافريقي الغربي. وبعد هنري الملاح برز ديوغو كام (١٤٤٠– ١٤٨٦) الذي واصل خطط سلفه كأجتياز خط الاستواء الى مصب نهر الكونغو في عام ١٤٨٢، وفي عام ١٤٨٧ نجح بارثلميو دياز (١٤٥٠– ١٥٠٠) في الوصول الى اقصى الجنوب من الساحل الغربي الافريقي وقد اطلق على النقطة القصوى اسم (راس العواصف) غير ان الملك جون الثاني اطلق عليها تيمناً اسم (راس الرجاء الصالح). ثم جاء الملاح والمكتشف البرتغالي فاسكو دا غاما (١٤٦٩– ١٥٢٤) ليكمل مشروع الوصول الى الشرق، حيث دار حول راس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٧ وسار بمحاذاة الساحل في الاتجاه الشمالي من الساحل الشرقي حتى وصل (مالندي) ثم عبر المحيط الهندي حتى وصل الى كاليكوت في الهند سنة ١٤٩٨. وفي ١٤٩٩ عاد الى لشبونة بحمولة تعادل ستين مرة اكثر من تكاليف الرحلة، ومنذ ذلك الحين اخذ البرتغاليون يتاجرون مع الشرق عن ذلك الطريق.

لقد كانت الكشوف الجغرافيه البرتغاليه تمهيدا لاستعمار افريقيا اذ يرتبط ذلك بالتغير الحيوي الذي حصل في المجتمع الاوروبي وكان من ابرز نتائجه الثورة الصناعية التي ظهرت في انكلترا اولا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ثم انتشرت في بقية انحاء اوروبا ونجم عنها تنامي دور الطبقة البرجوازية فالرأسمالية التي باتت تبحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة عن الحاجة. وفي الوقت نفسه برزت مسألة البحث عن المواد الاولية والغذائية، وخاصة بعد ازدياد السكان في اوروبا، وكثرة المصانع التي بدأت تطلب المزيد من المواد الاولية. هذا فضلاً عن ان تراكم رؤس الاموال عند اصحاب المصانع والشركات والمصارف، اوجد الرغبة لاستثمارها في مشاريع مربحة خارج اوروبا، ومن ذلك مد السكك الحديد وتأسيس المصارف والشركات.

ورافق هذه الظاهرة الاستعمارية، انتشار النزعة العدوانية والشوفينية في اوروبا، تلك النزعة التي اكدت على "التفوق العنصري" والحاجة الى التوسع. وكان للجمعيات الاستعمارية التي تشكلت في اوروبا انذاك ووجود عدد من السياسيين المغامرين الجشعين امثال جوزيف تشمبرلن وسيسل رودس، اثر كبير في تعبئة الرأي العام الاوروبي باتجاه الدعوة الى الحصول على المستعمرات. كما قامت الصحافة الاوروبية بدور كبير في تنمية النزعة الاستعمارية. كذلك دور المبشرين الذين مهدوا السبل لدولهم في فرض السيطرة على مناطق واسعة من أفريقيا، والتدخل في شؤون الاقطار الافريقية وغيرها بحجة حماية المبشرين والبعثات التبشيرية. وهكذا كانت حركة التبشير، وسيلة من وسائل التغلغل الاستعماري الاوروبي.

وعلى هذا الاساس، يمكن تحديد أهم الدوافع التي دفعت الاوروبيين لاستعمار افريقيا على النحو الاتي:-

١. الدافع الديني:

انتهى الصراع بين العرب والإمارات المسيحية في شبه جزيرة إيبيريا بخروج العرب نهائياً من أسبانيا في عام ١٤٩٢ فأصبحت الأندلس بحق، كما عبر عنها بعض الكتاب العرب (فردوس العرب المفقود) لكن البرتغال استطاعت أن تتخلص من الوجود العربي وأن تقيم مملكة مستقلة قبل الأسبان بما يقرب من قرنين.

وحمل البرتغال لواء حركة دينية جديدة يعتبرها بعض المؤرخين امتداداً للحركة الصليبية وذلك بهدف تعقب القوى الإسلامية والاتصال بملك الحبشة المسيحي الذي ذاع صيته في أوربا، وإن كانت بلاده لم تكن معروفة على وجه الدقة للاشتراك في معركة تطويق للدول الإسلامية ودولة المماليك بالذات والقضاء على مصر وقوتها التي تتمثل في احتكار تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة.

ولا شك في أن الحملات التي قام بها الأمير هنري الذي اشتهر باسم هنرى الملاح ورحلات غيره من الرحالة البرتغال كانت كلها تهدف إلى توجيه ضربة قوية للقوى العربية بالقضاء على احتكار العرب لتجارة الشرق، وبذا تستنزف هذه الثروة التي كانت تتدفق عليهم وتضعف قدرتهم العسكرية بالتالي. والدليل على ان الدافع الديني كان وراء الحركات الاستعمارية في ذلك الوقت ان البابوية باركت هذه الحركات وبادرت بالتدخل لفض النزاع بين الدولتين الاستعماريتين البرتغال وأسبانيا.

وقد أدركت القوى الإسلامية الهدف من وراء هذا النشاط الاستعماري ولذا تصدت مصر المملوكية للعمل ضد البرتغال ونشاطهم في البحار الشرقية، لكن هزمت

الأساطيل المصرية في موقعة (ديو) البحرية سنة ١٥٠٩ واستئانف العثمانيون الذين ورثوا السلطة في مصر والشام والحجاز من المماليك القتال ضد البرتغال وحلفائهم.

ولا يقلل من حقيقة هذا الهدف اشتراك المدن الإيطالية المسيحية إلى جانب المماليك في حربهم ضد البرتغال. فقد كانت أساطيل هذه المدن هي التي تقوم بنقل بضائع الشرق من موانى الشام ومصر إلى أوريا لمصلحتها الاقتصادية التي حتمت عليها هذا الاتجاه.

ويرتبط بالعامل الديني الحركات الدينية التي شاهدتها أوربا إثر النهضة الأوربية، فقد أدت حركة الإصلاح الديني والدعوة لتخليص المسيحية من الشوائب التي ارتبطت بالكنيسة ورجال الدين في العصور السالفة إلى تحطيم الوحدة الدينية لأوربا، وظهرت مذاهب دينية كالبروتستانتية، وقامت نتيجة لذلك مذابح دينية وحروب في اوروبا أدت لهجرة الكثيرين من بلادهم لكن لم تلبث موجة الصراع والنشاط الديني ان اتجهت الى ناحية التبشير بالمسيحية بين القبائل في المناطق التي كانت تسود فيها الوثنية في المستعمرات الجديدة.

واتجه نشاط الجمعيات التبشيرية بصفة خاصة إلى أفريقيا بعد الكشوف الجغرافية التي بدأت تسلط الأهتمام على داخل القارة فكان المبشرون يسيرون عادة في ركاب المستكشفين، وإن كانت بعض البعثات التبشيرية قد سبقت أحياناً في كشف مناطق لم تكن معروفة للأوربيين.

على أن الجمعيات التبشيرية التي بدأت نشاطها بالعمل على نشر المسيحية والحضارة بين الأفارقة انغمست في ميدان الاستعمار فقد أصبح الهدف الديني يتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار، فكان كثيرون من رجال الدين دعاة للاستعمار، واشتهرت منهم أسماء متعددة في هذا المجال نذكر منهم على سبيل المثال الكاردينال الفرنسي لافيجيري (١٨٢٥– ١٨٩٢).

٢. العامل الاقتصادي:

كان الهدف من حركة الكشوف الأولى الوصول إلى الشرق بغرض الحصول على بضائع الشرق المطلوبة في أوربا، وكان اهتمام الاوروبيين انذاك محدد بكيفية انتزاع التجارة العالمية من ايدي العرب في منطقة الشرق، وفرض السيطرة على طرق المواصلات التجارية المؤدية الى الهند والشرق الاقصى، بهدف الاستحواذ على مواردها التجارية، عن طريق الدوران بحراً حول أفريقيا للوصول الى الهند من الطرف الاخر. ولذا اهتمت البرتغال التي بدأت صفحة الاستعمار الأوربي في العصر الحديث بإنشاء مراكز تجارية أو حصون عسكرية على الساحل الغربي لأفريقيا أو بالقرب منه حتى أطلق على الاستعمار البرتغالي في ذلك الوقت تعبير (استعمار البهار) إشارة للهدف منه. لكن الأمر تحول بسرعة فأصبحت السلعة المتداولة هي الإنسان الأفريقي (العاج الأسود) بالإضافة إلى بضائع أفريقية أخرى كالذهب والصمغ والعاج.

ورغم أن البداية التي افتحت بها البرتغال صفحة الرق في العصر الحديث تبدو في مظهرها إنسانية متصلة بالدافع الديني إذ ادعت البرتغال أن هدفها هو إبعاد الأفارقة الوثنيين عن أجوائهم الأفريقية لتلقيتهم مباديء المسيحية ليعودوا إلى بلادهم ليكونوا رسلا لنشرها، فلا شك في أن هذا لا ينفى أن البرتغال هم مؤسسو مدرسة الرق بكل مساوئه في العصر الحديث فقد تطور الأمر حتى أصبح الساحل الغربي لأفريقيا مورداً هاما للأيدي العاملة التي إحتاجها الغرب لتعمير العالم الجديد. وقد حاول بعض الباحثين أن يصل إلى إحصاء تقريبي لعـدد الرقيق الذين وصلوا للمستعمرات الأوروبية منذ بدأت حركة الاسترقاق في القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، لكن الأرقام اختلفت ولم تستطع أن تصل لأعداد تستند على أدلة قوية، فقد قدر ما وصل المستعمرات الأوربية كلها في قرن واحد

من ١٦٨٠ إلى ١٨٧٠م بحوالي (٤٠ مليون) أفريقي. وإذا صح هذا التقدير وإذا وضعنا في الاعتبار أن النظام الذي أتبع في عمليات القنص والشحن والترحيل ترتب عليه أن من كان يصل حياً لا يمثل إلا نصف ما فقدته القارة، فهذا يعني أن القارة استنزفت في قرن واحد ما يقرب من (٨٠ مليون) من أبنائها. هذا وقد أطلق الأوربيون على السواحل الأفريقية بل وعلى بعض المناطق التي بسطوا نفوذهم عليها في القارة أسماء تتطابق مع نشاطهم فيها مثل (ساحل الذهب، ساحل العبيد، ساحل العاج، ساحل الزنج). هكذا ظل الرق مستمراً والقارة الأفريقية تتعرض لحملات منتظمة من الاستنزاف البشري والحكومات الأوروبية والشركات وتجار الأسلحة يشجعون استمرار هذه التجارة التي ثبت أنها أكبر أنواع التجارة ربحاً. لكن من أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدأت ترتفع الاصوات مطالبة بوضع حد لهذه التجارة البشعة.

٣. دوافع استراتيجية:

جعل التطاحن بين الدول الاستعمارية على مناطق معينة في القارة مركزاً ممتازاً بالنسبة لموقعها وتحكمها في الملاحة البحرية أو غيرها، ودفع ذلك الدول صاحبة المصلحة للإسراع باستعمارها، فمثلاً موقع الجزائر على البحر المتوسط في مواجهة سواحل فرنسا الجنوبية كان من الدوافع وراء الاستعمار الفرنسي لها في عام ١٨٣٠، ويقال مثل هذا عن أماكن أخرى في شرق القارة وغربها، وعلى منطقة رأس الرجاء الصالح (كيب تاون) وأهميتها في الملاحة بين غرب القارة وشرقها، كذلك منطقة باب المندب والمناطق التي تقع خلفها على الساحل الأفريقي الشرقي وما يطلق عليه اليوم بـ (منطقة القرن الأفريقي) كان ولا يزال موقعها سبباً في الصراع الاستعماري عليها.

٤.عوامل متصلة بالدول الاوروبية وحالتها الداخليه:

كانت الأوضاع الداخلية في بعض الدول الأوربية من الدوافع التي دفعتها لتخرج لميدان الاستعمار، نذكر على سبيل المثال أن حالة القلق الداخلي التي كان يعاني منها الشعب الفرنسي منذ عام ١٨١٥، جعلت الحكومة تفكر في تحويل نظر الشعب عن المشاغل والاهتمامات الداخلية. وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية للتفكير في غزو الجزائر، وقد صرح رئيس الوزراء بولييناك في مجلس الوزراء الفرنسي عند مناقشة موضوع حملة الجزائر بأن هذه الحملة ستجعـل أنظار الشعب الفرنسي تتجه إلى الخارج، وأن النصر في هذه الحملة سيساعد على تقوية الملكية، وسيكون فيه الرد العملي على الذين اتهمو الملكية منذ عودتها في عام ١٨١٥ بإتباع سياسة السلم والاستسلام.

٥. العوامل النفسية وراء الاستعمار الأوربي الحديث:

الدول كالأفراد يتحكم فيها ما يتحكم في الأفراد من ظاهرات نفسية كشهوة الامتلاك، وحب العظمة والظهور والمباهاة والغيرة، ومحاكاة الغير. وأدى هذا للتنافس الشديد بين أبناء أوروبا ودولها وحكوماتها. وكانت أفريقيا القارة المكتشفة حديثاً المجال الفسيح للتنفيس عن هذه الصراعات النفسية كالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثورات الداخلية والضغوط من الأفراد والجماعات على الحكومات لمجاراة الدول الأخرى في ميدان الاستعمار، كل هذا كان وراء خروج الأوربيين للاستعمار. وقد كان الكتاب الإنجليز، على سبيل المثال يتحدثون عن أمبراطوريتهم التي لا تغيب عنها الشمس. ويتضح ذلك أيضاً في ضغط الرأى العام الألماني على بسمارك ليخرج بألمانيا إلى ميدان الاستعمار أسوة بانجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية.

٦. الثورة الصناعية في أوروبا:

أوجدت الثورة الصناعية في أوروبا حوافز جديدة دفعت عجلة الاستعمار الأوروبي فهذه الثورة أدت للإنتاج الكمي (Mass Production) الذي يترتب عليه التخفيض في تكلفة الإنتاج، وذلك بدلا لسد الحاجات الضرورية للمواطنين فحسب، فأصبحت الحاجة ماسة للمواد الخام ثم لأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج. ووجدت الدول الصناعية في أفريقيا مجالا طيبا حيث تتوافر المواد الخام الزراعية والمعدنية بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف الفائض من منتجاتها من الإنتاج وذلك بعكس الوضع في أوروبا.

وقد برز هذا العامل الاقتصادي كدافع هام وراء الاستعمار (Economic Im perialism) حين انتقلت مقاليد الأمور في الدول الكبرى الصناعية إلى طبقة التجار والرأسماليين وأصبحت الأغراض التجارية والصناعية بالذات تتحكم في سياسات هذه الدول وسعت الرأسمالية الأوروبية إلى البحث عن مجالات أخرى لاستثمار رؤوس أموالها- وكان المجال أمامها واسعا في القارة الأفريقية بالذات.

وترتب على هذا تأسيس الشركات التجارية الكبرى التي ذاع صيتها في ميدان الاستعمار في أفريقيا، فقد اكتشفت هذه الشركات في أفريقيا مستودعاً كبيراً للمواد الخام من منتجات الكساء الخضري إلى الثروة المعدنية – فاندفعت لاستنزاف موارد القارة حتى كادت تنضب مواردها النباتية والحيوانية والمعدنية، وأصبح أفضل تشبيه للاستعمار بأنه ((مضخة ماصة في المستعمرات كابسة في الدول الاستعمارية)). وهكذا، تعرضت القارة الافريقية الى الظاهرة الاستعمارية الحديثة، وازدادت محاولات الدول الاوروبية الحديثة للتدخل في شؤونها، والتغلغل فيها بوسائل متعددة، منها تغلغل الرأسمال التجاري الاوروبي في بعض اقاليمها وتدفق البضائع الاوروبية الى اسواقها.

ولذلك حدد عدد من الكتاب والمؤرخين مركز الظاهرة الاستعمارية الحديثة (الامبريالية)، او ما يعرف بـ (الرأسمالية الاحتكارية) وهي المرحلة الاخيرة في تطور الرأسمالية، حيث تشكل سيطرة الاحتكارات (التجمعات الرأسمالية الضخمة) سمتها المميزة، ليست الا "رأسمالية الاحتكار"، ولهذه الرأسمالية مظاهر متعددة أبرزها ما يأتي:-

١- نشأ الاحتكار حين بلغ الانتاج مرحلة متقدمة من التطور وقد تحقق هذا من خلال الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية المعروفة بالكارتلات والترستات.

٢- لقد عجلت الاحتكارت عملية الاستحواذ على اهم مصادر المواد الخام وخاصة المواد اللازمة لصناعتي الحديد والفحم. وقد ازداد احتكار مصادر المواد الاولية من قوة راس المال الكبير الى درجة هائلة كما اشتد بسبب ذلك الصراع بين الصناعة الداخلية في نطاق مؤسسات الاحتكار ونظيرتها الخارجية عن هذه الدائرة. ولكي تحقق الدول الاستعمارية أهدافها رسمت سياستها على أسس أهمها: التحكم في أسعار المواد الخام بالمستعمرات بحيث تصل لأماكن التصنيع في الدول الكبرى بأقل سعر ممكن؛ ان تبقى المستعمرة دائما بلاداً غير صناعية؛ ألا يكتسب أبناء المستعمرة الخبرة الفنية والمعرفة التي تعينهم على تنمية صناعاتهم المحلية؛ العمل على أن تكون الأيدي العاملة الوطنية دائما متوفرة وعلى استعداد لتلبية طلبات الدول المستعمرة. وهذا يفسر لنا السبب في أن الدول الأفريقية حين استقلت وجدت نفسها عاجزة عن استغلال مواردها الطبيعية فقد كانت بحاجة للخبرة الفنية والتدريب وإلى غير ذلك من المقومات الأساسية لقيام ونجاح الصناعات الوطنية وهو ما حرص الاستعمار على عدم إتاحة الفرصة لأبناء المستعمرات لاكتسابه.

٣- نشأ الاحتكار عن المصارف التي تحولت من مشروعات وسيطة متواضعة الى محتكرة للرأسمالية المالية. وابرز المظاهر التي يبدو فيها الاحتكار قيام اقلية حاكمة من رجال المال بالسيطرة على كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية في المجتمع الراسمالي وتوجهها نحو خدمة مصالحها.

٤- تولد الاحتكار عن السياسة الاستعمارية، فالى جانب الدوافع القديمة للاستعمار اضافت الرأسمالية اليها باعثا اخر هو الصراع من اجل الحصول على مصادر المواد الاولية وتصدير رأس المال والاستحواذ على مناطق النفوذ، وفرض السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية عليها. وقد أدى هذا الصراع الى بروز تناقضين رئيسين هما :

أ- التنافس بين الدول الاستعمارية الاوروبية للحصول على المستعمرات، ومن ثم الوصول الى تسويات تقوم على اساس اقتسام مناطق النفوذ.

ب- بداية النهضة القومية في المستعمرات بفعل رفض ابنائها الهيمنة الامبريالية، والقهر القومي والاستغلال الاقتصادي.

- **مؤتمر برلين (١٨٨٤- ١٨٨٥) للسيطرة الاستعمارية على القارة الإفريقية:**

لقد تقاسمت الدول الاوروبية الدور الاستعماري في القارة الافريقية. وجاء مؤتمر برلين الذي عقد للفترة من ١٥ كانون أول ١٨٨٤ ولغاية ٢٦ شباط ١٨٨٥، ليكرس هذا الاقتسام على قاعدة (التراضي) دون مراعاة لحقوق الشعوب الافريقية ومصالحها وتقاليدها ومشاعرها القومية.

وكان السبب المباشر لعقد هذا المؤتمر هو الصراع حول الكونغو بين بريطانيا التي تساندها البرتغال وبين بلجيكا التي تدعمها فرنسا، وفي ضوء ذلك رأى المستشار الالماني بسمارك ان الفرصة مناسبة لاستغلال ذلك لصالح المانيا فدعا الى عقد هذا المؤتمر في برلين. وبدأت المانيا التمهيد والتخطيط لعقد المؤتمر، عدوها التقليدي، ومن اجل ذلك بدأت خطوات للتقارب مع فرنسا، رغبة منها في حل مشكلة تقسيم وتوزيع افريقيا بين الاوربيين.

وأما السبب غير المباشر لعقد مؤتمر برلين فهو أن بعض الدول الاستعمارية والتي بدات بالاستحواذ على اجزاء من القارة السمراء لوحدها وازاحت باقي القوى، فضلا عن مناخ عدم الثقة الذي كان يسيطر القوى الاوروبية المتصارعة، فكان لا بد من عقد مؤتمر دولي تبدأ من خلاله عملية إعادة توزيع هذه القارة بثرواتها ومواردها وأسواقها الواعدة دون أدنى نظرة أنسانية او حضارية لشعوب هذه القارة.

فجاء مؤتمر برلين تتويجاً لجهود ومحاولات القوة الأوربية لتنظيم عمليات التنافس والسيطرة على القارة الإفريقية. وصدرت قرارات عن المؤتمر وأسس عامة للتقسيم، أهمها :

أولاً : شروط يجب مراعاتها عند الاحتلال والنفوذ وتقاسم المناطق الأفريقية في المستقبل، فضلا عن مسالة حرية التجارة في حوض الكونغو؛ ومسالة حرية الملاحة في حوض الكونغو وكذلك في حوض نهر الكونغو.

أ) لا تعلن اية دولة حمايتها على اية منطقة الا بعد ان تطلع الدول الاخرى على ذلك.

ب) لاتقوم اية دولة بضم اية منطقة الا اذا كان ذلك مؤيداً بأحتلال فعلي لها.

ج) ان تكون الملاحة والتجارة حرة في حوض نهر الكونغو والنيجر وما يجاورهما.

ثانياً: توزيع مناطق النفوذ في القارة الافريقية على الشكل الاتي:

١) منطقة النفوذ الفرنسي. وتشمل بلدان شمال افريقيا الغربي وافريقيا الغربية والوسطى والأستوائية.

٢) منطقة النفوذ البريطاني. وتشمل غامبيا، وسيراليون، غانا (ساحل الذهب) ونيجيريا في غرب افريقيا، فضلاً عن جنوب افريقيا وشرقها وشمالها الشرقي.

٣) منطقة النفوذ البلجيكي. وتشمل حوض نهر الكونغو الغني بأكمله.

٤) منطقة النفوذ الالماني. وتشمل التوكو، والكاميرون وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا) في الغرب، وتنجانيقا في غرب القارة.

ولم تحدد مناطق نفوذ كل من البرتغال واسبانيا لانهما اخذتا حظهما في الحركة الاستعمارية القديمة، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في القارتين الافريقية والامريكية.

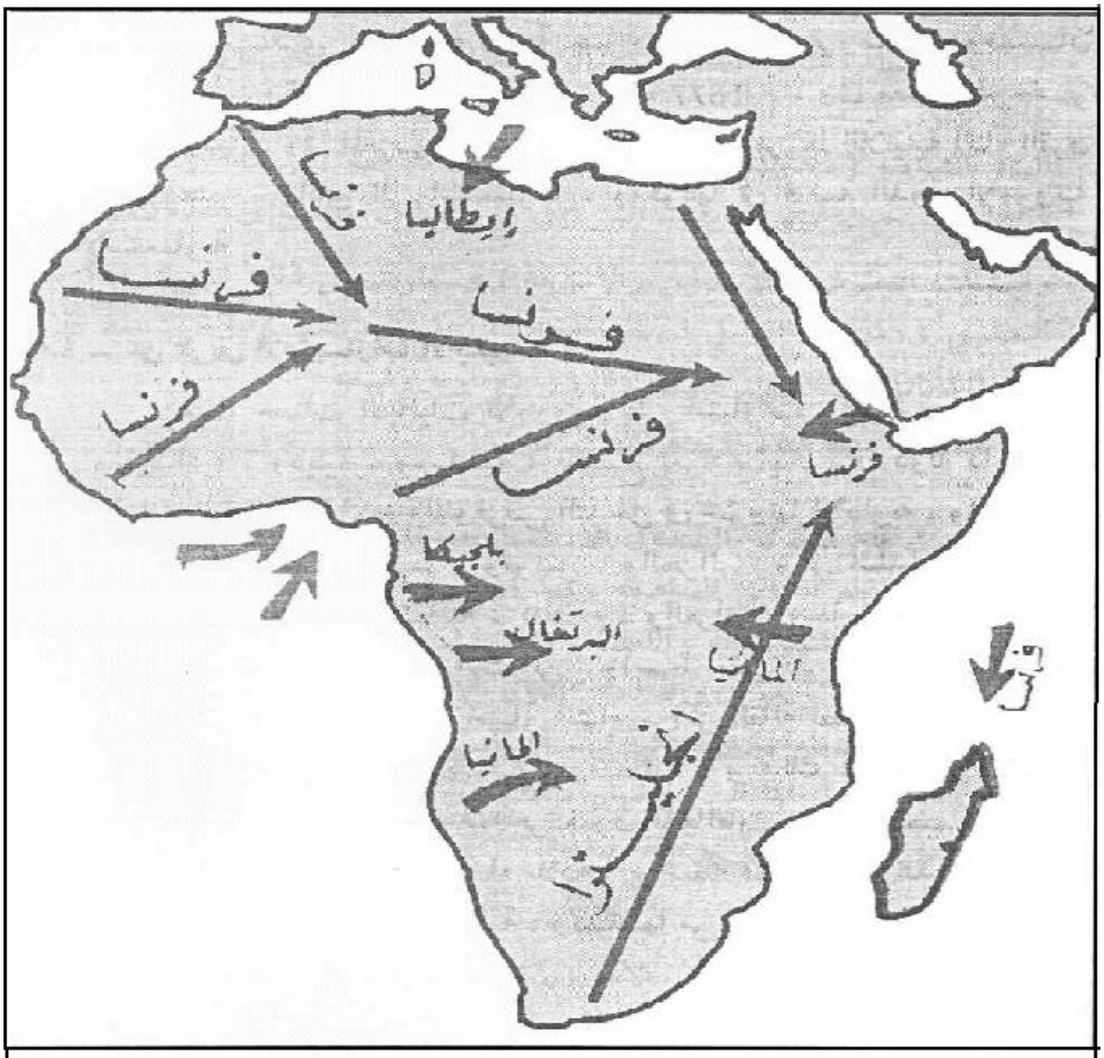

اتجاه التوسع الاستعماري الاوربي في افريقيا

- **أولاً: النشاط الاستعماري البرتغالي والمقاومة الوطنية:**

افتتحت البرتغال صفحة الاستعمار الاوروبي في افريقيا، وكانت تحت حكم الملك يوحنا الأول، ويرجع ذلك لعاملين:

اولا، عامل تاريخي:

فقد كانت شبه جزيرة إيبيريا محتلة من العرب وظلت كذلك لعدة قرون. ولما بدأت شعوب شبه الجزيرة تنشط في مقاومة العرب بعد أن تفككت الدولة الأموية في الأندلس وانقسمت إلى دويلات – استطاعت البرتغال أن تستكمل استقلالها في القرن الثالث عشر وقامت بها ملكية فتية بينما ظلت أسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب إلى أن سقطت غرناطة آخر معاقل العرب في عام ١٤٩٢، وهكذا أتيحت الفرصة للبرتغال للاتجاه خارج بلادهم قبل غيرهم.

كما أن الملكية الفتية في البرتغال وجدت أن استمرار تعقبها للعرب الذين نزحوا من شبه جزيرة أيبيريا إلى ثغور شمال أفريقيا يدعم مركز هذه الملكية، كذلك فإن الحروب ضد المسلمين أعطت البرتغال دفعة دينية حتى في الوقت الذي كانت فيه الحماسة الدينية التي صاحبت الحملات الصليبية قد فترت، والدليل ذلك أن الملك يوحنا ملك البرتغال صرح بأن ((الميدان الحقيقي الذي يكتسب فيه اصحاب البيت المالك الفخار هو ميدان الجهاد ضد المسلمين في المغرب وأنه سيمنح أكبر وسام في بلاده لمن يجاهد في هذا الميدان))، وكان هذا من نصيب الامير هنري الذي عرف باسم (هنري الملاح) الابن الثالث للملك.

ثانيا، عامل جغرافي:

ويتمثل في موقع بلاد البرتغال وقربها من السواحل الأفريقية وكانت المسافات في ذلك الوقت لها أهميتها. ان البرتغال بحكم قيادتها لحركة الاستكشافات الجغرافيه في القرن الخامس عشر الميلادي، كانت اول دوله تدخل القاره

الافريقيه. ففي عام ١٤١٥ سيطرت على قلعة مدينة سبته المغربية، وتم استكشاف شواطئ غرب افريقيا حتى مصب نهر السنغال. وفي عام ١٤٤٢م احضر هنري الملاح كمية من تراب الذهب وعشرة من الافارقة، ومن هنا نشأت تجارة الرقيق. كما نزل البرتغاليون لاول مرة في (غينيا بيساو) في عام ١٤٤٣م فأدركوا أهمية موقعها وقدراتها التجارية من الذهب والعاج، واهتموا باقامة قواعد ساحلية فيها واحتكروا التجاره هناك بتبادل المنتجات الاوربية كالاقمشة والمعادن بالمنتجات الافريقية كالذهب والعاج والرقيق. ولما أكتشف البرتغاليون في عام ١٤٨٥م جزر (ساو تومي) و(برنسيب) في خليج غانا الكبير، قاموا باحتلالها وتوافدوا اليها بكثرة لممارسة تجارة الرقيق التي أقاموا لها مراكز في سواحل (نيجيريا) وجزر (ندو ناو) و(ساو تومي) في خليج بيافرا. ويشير المؤرخون الى ان البرتغاليين المستعمرين كانوا يختطفون الافارقه ويشحنونهم قسرا للعمل في مزارع القطن ومناجم الذهب والفضة بالقارة الامريكية.

كما حول البرتغاليون موانئ سواحل غانا الى مراكز لتجارة الذهب، وانشأوا قلاعاً وحصوناً لحماية مصالحهم وتقوية نفوذهم. وكانت انغولا، التي ارتأت البرتغال في عام ١٥٧٥م ارسال قوة عسكرية أليها من أجل الحصول على الذهب والماس، من ابرز المراكز التي ازدهرت فيها تجارة الرقيق. وقد مارس المستعمرون فيها ابشع اساليب التقتيل والتنكيل بالسكان الاصليين، كما قامت البعثات التبشيرية بدور مهم في تسهيل تجارة الرقيق. وفي عام ١٥٤٤م اقام البرتغاليون مستعمره لهم في موزنبيق في شرق افريقيا، وانشاوا فيها المزارع، وتدفق المبشرون، وانغمس البرتغاليون في تجارة الرقيق. وحينما ضعفت البرتغال خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقدت معظم مستعمراتها ولم يبق لها بعد مؤتمر برلين سوى مستعمرات قليلة ابرزها موزنبيق وانغولا وغينيا بيساو.

- **نظام البرتغال في حكم مستعمراتهم:**

كان الهدف الأساسي الذي وضعه البرتغال أمام أنظارهم هو إستغلال مستعمراتهم إلى أقصى حد ومقاومة أية حركة تمرد ولذا إتسم نظامهم بالعنف والقسوة واستغلال المواطنين الأفارقة إلى أبعد حد حتى أن كثيرين وصفوا هذا النظام بأنه صورة جديدة من صور الرق. وكانت هناك (وزارة للمستعمرات) على رأسها وزير المستعمرات يعاونه (مجلس إستشاري)، وكان يعقد في لشبونة كل ثلاث سنوات مؤتمر عام لحكام المستعمرات لمناقشة الأوضاع في المستعمرات .

وكانت السلطة الرئيسية في المستعمرة في يد الحاكم العام، يعاونه أيضاً مجلس إستشاري وعدد من الموظفين.

وتكونت في المستعمرات البرتغالية بمضى الوقت طبقة من (الإقطاعيين) الذين لا هم لهم إلا الإثراء السريع، وكان عدد المهاجرين البرتغال للمستعمرات بمحض إرادتهم قليلاً. لكن لجات الحكومة البرتغالية لإرسال المجرمين والخارجين عن القانون، ولذا كانت الغالبية العظمى من البيض في المستعمرات البرتغالية من الطبقات المنحطة وانحصرت جهود الجميع من إداريين وغيرهم في تجارة الرقيق والتي إشتهرت بها بالذات أنغولا بينما إشتهرت موزمبيق لوقت طويل بتجارة الذهب التي كان يمارسها العرب المستقرين بشرق القارة من قبل.

وكانت سياسة البرتغال تجاه مستعمراتها تقوم على اساس اعتبار هذه المستعمرات ملحقة بالبرتغال وفي سنة ١٩٣٠ صدر قانون جعل المستعمرات جزءاً من البرتغال.

وقد أطلقت البرتغال على مستعمراتها منذ تولى أنطونيو سالازار (١٨٨٩– ١٩٧٠) وزارة المستعمرات في البرتغال في عام ١٩٣٠ (اقاليم ما وراء البحار) وتغير إسم وزارة المستعمرات إلى (وزارة الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار) بإعتبار أن جميع هذه الأراضي الأفريقية الخاضعة للبرتغال هي جزء لا يتجزأ من أراضي البرتغال ذاتها،

وصدر قانون يشجع سياسة الإندماج (Assimilation) فقد منح الأفريقي الذي يتعلم اللغة البرتغالية ويعتنق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالي.

- **المقاومة الوطنية ونهاية الاستعماري البرتغالي في أفريقيا:**

قاد النضال منذ عام ١٩٥٢ الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الراس الاخضر بزعامة الدكتور اميلكار كابرال (١٩٢٤– ١٩٧٣)، وتبنى الحزب الكفاح المسلح، فقام الوطنيون بغارات مسلحة ضد المحتل البرتغالي عام ١٩٦٢. وفي عام ١٩٧٢ اقام الحزب حكومة وطنية في المناطق المحررة. وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٣، اقدم المستعمرون البرتغاليين على اغتيال كابرال، ولكن النضال أستمر ضد المستعمرين، ففي ٢٤ أيلول ١٩٧٣ اعلن الوطنيون عن استقلال جمهورية غينيا بيساو. وفي نيسان عام ١٩٧٤حدث في البرتغال الانقلاب الذي اطاح بالنظام الفاشي، وقد اتخذ الانقلابيون خطوات جاده لتصفية المستعمرات البرتغالية، وهكذا منحت البرتغال الاستقلال لغينيا بيساو في ٩ أيلول ١٩٧٤.

أما في أنغولا فقد كان الحصول على الاستقلال اكثر دموية منه في المناطق الأخرى. فهنا كان الوجود البرتغالي أكثر قدماً وأكثر كثافة في السكان. فأنغولا التي كانت "درة بلاد ماوراء البحار" كانت في الوقت نفسه موقعاً استراتيجياً واقتصادياً من الدرجة الأولى. ولكن تشتت القوى الوطنية الانغولية هو الذي أعاق بخاصة مسيرة التحرر والاستقلال واستدعى التدخل الخارجي. والواقع أن ثلاثاً من الحركات هي التي اشتركت في معركة الاستقلال. أولها (جبهة التحرير الوطني الأنغولي) التي يقودها هولدن روبرتو، و(الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) التي يرأسها الدكتور أغوستينو نيتو، و(الاتحاد الوطني لتحرير كل أنغولا) الذي يقوده جوناس سافيمبي. اذ يعتبر عام ١٩٦٠ بداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني في

انغولا، حيث انتقلت حركات التحرر من مرحلة الكفاح السلمي إلى مرحلة الكفاح المسلح والمنظم ضد البرتغال، فقد قام الثوار بمهاجمة الثكنات العسكرية في وقت واحد وذلك ليلة الرابع والخامس من شهر شباط ١٩٦١، وحدثت عمليات مماثلة في الشمال وشمال غرب المستعمرة وكانت المبادرة من الحركة الشعبية لتحرير انغولا بزعامة أوغيستينو نيتو، كما بدأت العمليات العسكرية الوطنية في الخامس عشر من آذار ١٩٦١ في مزارع البن وكانت نتيجة تلك الثروة مقتل حوالي (١,٠٠٠) جندي برتغالي وحوالي (٣٠٠) من المدنيين البرتغاليين. هذا وانتقلت الثورة من وسط البلاد الى الشمال الشرقي حيث قام مزارعي القطن بإضراب في بداية الأمر لكنه سرعان ما تحول إلى هجمات على الممتلكات البرتغالية، وسميت الثورة بحرب «ماريا» نسبة الى «آنتونيو ماريانو» زعيم الطائفة المسيحية المريمية الذي قاد وأتباعه هذا النضال. شجعت حرب ماريا الحركة الشعبية لتحرير انغولا الماركسية للقيام بثورة في صباح يوم الرابع من تموز ١٩٦١، حيث قام المئات من مقاتلي الحركة بمهاجمة محطات الراديو وثكنات الجنود البرتغاليين والسجن السياسي الرئيسي في لواندا وقتل سبعة من رجال الشرطة البرتغالي، كما قاموا بالهجوم وقطع وتدمير الجسور وسد الطرق بجذور الأشجار وحفر الخنادق. فردت الإدارة البرتغالية بالقاء القبض على المئات من الإفريقيين بما في ذلك أوغستينو نيتو زعيم الحركة الشعبية لتحرير انغولا، وألقت بهم في السجون، واضطر كثير من زعماء الاحزاب إلى الفرار من البلاد لتجنب الحبس، واشعلت النيران في مساكن الكثير من الانغوليين وعذبت النساء والأطفال وأرسلت البرتغال اربعين ألف جندي للسيطرة على انغولا واستخدمت قنابل النابالم الحارقة والقتها على القرى، وقام الجيش بعمليات قتل بالمعنى الحرفي للكلمة، ولجأ لعمليات الإبادة الجماعية،

وقدر عدد الضحايا ما بين عشرة الى ثلاثين ألف، وعدد اللاجئين الذين هربوا عبر الحدود اكثر من مئة ألف.

لاقى القمع الذي قامت به البرتغال معارضة من هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن، لكن البرتغال لم تأبه واستمرت في أعمالها العسكرية القمعية ونتيجة لاستمرار الحكومة البرتغالية في إتباع سياسة القمع، أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرار بمنع الدول الأعضاء إرسال المساعدات إلى الحكومة البرتغالية، ومنع بيع الأسلحة والمعدات العسكرية للنظام الدكتاتوري البرتغالي في حين لقيت انغولا دعماً من منظمة الوحدة الإفريقية بعد تأسيسها عام ١٩٦٣ اذ أدخل مؤتمر أديس أبابا التأسيسي المنعقد في ايار ١٩٦٣ قضية المستعمرات البرتغالية وفكرة العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية ضد البرتغال كما قرر المؤتمر أن تقوم الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال. كما عملت منظمة الوحدة الإفريقية على عقد اتفاق بين التنظيمين الجبهة الوطنية لتحرير انغولا والحركة الشعبية لتحرير انغولا عام ١٩٧٢ ونص على إقامة مجلس أعلى لتحرير انغولا وقيادة عسكرية موحدة. لكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ. الا ان ثورة القرنفل التي حدثت في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٤ تعد نقطة تحول بالنسبة للبرتغال ومستعمراتها لاسيما انغولا، حيث وقع في هذا التاريخ انقلاب عسكري في البرتغال أدى إلى حدوث تأثيرات واسعة النطاق على الأوضاع في انغولا وفي المستعمرات البرتغالية الأخرى، كما سبق ذكره. فبعد الثورة قررت الحكومة البرتغالية أن تجعل من قضية تحرير المستعمرات العنصر الأساسي في سياستها الخارجية، وذلك إثباتاً منها لنهجها الديمقراطي الجديد ففي السادس من حزيران ١٩٧٤ اقترحت المجموعة العسكرية الحاكمة وقف إطلاق النار في كل من غينيا وانغولا والموزمبيق واطلاق سراح السجناء السياسيين عموماً.

أما فيما يخص مستعمرة انغولا فلقد تأجل استقلالها بسبب الأوضاع السيئة داخليا وما تعانيه من انقسام بين زعماء الحركة الوطنية. ولذلك اجتمع في تموز ١٩٧٤ ممثلي الحركات الوطنية الثلاث (الجبهة الوطنية لتحرير انغولا، الحركة الشعبية لتحرير انغولا، الاتحاد الوطني لاستقلال كل انغولا) في زائير، وتم توقيع اتفاقية تنص على التعاون التام وتكوين جبهة متحدة للتفاوض مع البرتغال، ولكن هذه الاتفاقية انتهت بعد أسابيع من عقدها. وأدى الضغط الدولي المستمر، وتذمر البرتغال وادعائها بأن مفاوضات الاستقلال لن تتم لعدم وجود مفاوض لها من الحركات الوطنية، إلى عقد اتفاقية جديدة بين زعيم الجبهة الوطنية لتحرير انغولا وزعيم الاتحاد الوطني لاستقلال كل انغولا وزعيم الجبهة الشعبية لتحرير انغولا لوضع حد للمنازعات القائمة، وتم الاتفاق بين حركات التحرر الثلاث على التعهد بالتعاون في كافة المجالات وأعلنوا أن الجانب الانغولي على استعداد لبدأ المفاوضات مع الحكومة البرتغالية.

وعلى أثر هذا الاتفاق بدأت المفاوضات البرتغالية الانغولية في كانون الثاني ١٩٧٥ وانتهت بعقد اتفاقية تتضمن تحديد يوم الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٥ موعد لإعلان استقلال انغولا، واعتراف البرتغال بحركات التحرير الثلاث وتأكيدها الاعتراف بحق الشعب الانغولي في الاستقلال. على ان يتم تكوين حكومة انتقالية من ممثلي الحركات الثلاث التي يتم تشكيلها في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٧٥ لتسليم السلطة في البلاد، لإعلان استقلال انغولا، فضلا عن ذلك نص الاتفاق على تكوين هذه الحكومة من مجلس رئاسي يتألف من ثلاثة أعضاء، بحيث يكون لكل حركة من حركات التحرير الثلاث عضوية كاملة، كما تم الاتفاق على توحيد جيوش الحركات الثلاث وإجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية في تشرين الاول ١٩٧٥. على هذا المبدأ وعلى الأسس السابقة الذكر

تكونت الحكومة الانتقالية والقيادية المشتركة، لكن بعد أيام من عقد الاتفاقية وتكوين الحكومة اندلعت الاضطرابات المسلحة على نطاق واسع بين حركات التحرير الثلاث وتصاعد الموقف العدائي في داخل انغولا، وفي نهاية اب ١٩٧٥ أعلنت البرتغال عن عزمها الانسحاب من انغولا في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٥ كما هو محدد، وبالفعل تم الانسحاب النهائي في نفس الموعد وأعلن نهائيا عن استقلال انغولا واصبح اوغيستينو نيتو اول رئيس للجمهورية.

ثانياً: النشاط الاستعماري الهولندي في أفريقيا:

يعتبر القرن السابع عشر قرن هولندا فقد برزت فيه هولندا كدولة إستعمارية كبرى معتمدة على بحريتها وعلى تحول النشاط البحرى إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن ضعف شأن الدول المطلة على البحر المتوسط والتي كانت من أهم مراكز الحضارة في العصور القديمة والوسطى، وزاد نشاط الدول المطلة على المحيط الأطلسي والبحار المؤدية إليه ومن هذه الدول الأخيرة هولندا .

وكان موقع هولندا الفريد بالنسبة للقارة الأوربية في نهاية "الشريان الملاحي" الهام في هذه القارة الذي يمثله نهر الراين كفيلاً بأن يتيح الفرصة للهولنديين ليلعبوا في القرن السابع عشر الدور الأول في الملاحة البحرية والاستعمار بدلاً من البرتغاليين والأسبان. وبدأ الهولنديون صفحة نشاطهم البحري في عام ١٥٩٥، واستطاعوا أن يحلوا محل الأسبان والبرتغال في مواقع متعددة من ساحل أفريقيا الغربي. وفي عام ١٦٠٢ تأسست في أمستردام شركة الهند الشرقية الهولندية للعمل في الطريق الجديد المؤدى للهند والشرق، وكان ذلك إيذاناً بنشاط بحرى وتجاري ضخم أتاح لهولندا فرصة بسط نفوذها على كثير من الجهات وراء البحار، وأسس الهولنديون عدة حصون لهم على (ساحل الذهب) لخدمة أغراضهم الملاحية والتجارية، وبرز نشاطهم بالذات في تجارة الرقيق بين غرب أفريقيا وأمريكا.

ونجحت هولندا في أن تنتزع من البرتغال السيادة البحرية في الطريق المؤدى للشرق، بل ونجحت في أن تحل محل البرتغال في جزر الهند الشرقية.

وفي عام ١٦٤٨ غرقت احدى سفن شركة الهند الشرقية الهولندية في أثناء مرورها عن طريق الرجاء الصالح الى جنوب شرق اسيا في (خليج تيبل) قرب مدينة الرأس (الكاب) فأقام بحارتها في المنطقة أكثر من عام. وعند عودتهم الى هولندا صوروا ذلك الموقع وظروف الحياة فيه تصويراً بلغ من حماسته ان قررت الشركة على الفور ان تقيم فيها موقعاً دائماً.

وفي عام ١٦٥٢ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية، التي منحتها الحكومة الهولندية السلطة وحرية العمل فيما يتعلق بالملاحة والتجارة في المحيط الهندي، بعثه من ثلاث سفن لإنشاء محطة تموين لسفنهم لخدمة الملاحة في هذا الطريق الطويل المؤدى من أوربا إلى الهند والشرق، ونجح الهولنديون في تأسيس هذه المحطة في منطقة (خليج تيبل) حيث تقع مدينة الرأس أو ((الكاب)) الآن.

وهكذا كان الهولنديون أول من نزل في الرأس بموقعه الحيوى بعد أن أخطأها البرتغاليون بصورة محيرة وغير مفهومة، وكانت هذه بداية الإستعمار الهولندي في أفريقيا والذي دام ما يقرب من ١٥٠ عاماً بهذه الجهات. واتجه الهولنديون لتقوية حصونهم في منطقة الرأس لمواجهة هجمات (الهوتنتوت) الذين كانوا قد اندفعوا إلى الركن الجنوبي الغربي من القارة تحت ضغط قبائل البانتو القادمة من الشمال لمواجهة التهديد المستمر من القوى الإستعمارية الأخرى التي بدأت تظهر في الميدان خاصة الفرنسيين. وكانت المهام التي كلف بها قائد البعثة الاستكشافية الهولندية تقضي بأن يضع يده على مساحات من الأرض لحساب الشركة ليمكن إقامة مخازن للقمح، ومحطات ملاحية ويمكن زراعتها واعدادها للرعى، وبذلك تتوفر

اللحوم والخضروات الطازجة لبحارة السفن التابعة للشركة الهولندية والذين كانوا يصابون بالأمرض نتيجة الحاجة للغذاء الطازج أثناء الرحلات الطويلة في المحيطين الأطلنطي والهندي. ولتحقيق ذلك نجحت شركة الهند الشرقية الهولندية في تشجيع جماعات من الهولنديين للهجرة لمنطقة الرأس، واستقرت جماعة منهـم في المناطق الصالحة للزراعة في الشمال والشرق وأطلقوا على هؤلاء الزراع إسم (البـوير). كما اتجهت جماعة منهم للهضاب حيث الحشائش الصالحة للرعي لتربية الحيونات للازمة لتوفير اللحوم والألبان وغيرها.

حتى عام ١٧٩٥ كانت المستعمرات الهولندية في أفريقيا تدار من قبل شركة الهند الشرقية الهولندية. وهي السلطة الوحيدة القادرة على إصدار القوانين من أجل تنظيم إدارة مستعمرة جنوب أفريقيا، وكان يتولى شؤونها حاكم يعينه مجلس إدارة الشركة، ومعه مجلس استشاري للاستعانة بنصائحه، اضطرت الشركة لسد النقص في الأيدي العاملة، في مجال الخدمة الزراعية، عن طريق جلب الأفارقة من أقاليم أخرى مجاورة إلى جانب الهوتنتوت سكان البلاد الأصليين، وقد استخدمت الشركة شتى أساليب القسوة مع الأفارقة عندما يحتجون على أساليب العيش في البلاد. وقد قامت الحياة سواء أكانت زراعية أو رعوية أو غير ذلك على أساس الاسترقاق، فكان عبء العمل واقعا على عاتق الارقاء من الهوتنتوت، وأتاح ذلك الفرصة للمستوطنين لكي يبدأوا نشاطهم شرقاً وشمالاً ويوسعوا المناطق التي بسطوا نفوذهـم عليها في جنوب القارة، وارتبط الهولنديون في جنوب شرق أفريقيا بعلاقات تجارية مع البرتغاليين في موزمبيق، وقد قامت هذه العلاقات في المبـدأ على أساس أن يقوم المستعمرون البرتغاليون بتوريد ما يحتاجه الهولنديون من رقيق للعمل في أرضهم ومراعيهم لكن اتسع نطاق هذا التعاون فيما بعد.

وبمرور الوقت بدأ النفوذ الهولندي بالتدهور في نهاية القرن الثامن عشر في منطقة جنوب أفريقيا ويرجع ذلك الى الظروف السياسية في أوروبا حيث كانت القارة الأوربية تشهد الحروب النابليونية، كما كان استيلاء فرنسا على هولندا في عام ١٧٩٤ وهروب ملكها إلى بريطانيا، نهاية لشركة الهند الشرقية الهولندية، وعلى إثر ذلك، اتفقت الحكومة البريطانية مع ملك هولندا على أن تحتل بريطانيا منطقة الكاب لكي تتجنب سقوطها بيد فرنسا. ولقد استمر الاستعمار البريطاني لمنطقة الكاب حتى عقد معاهدة أميان عام ١٨٠٢ بين بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا، وبموجب هذه المعاهدة أعيدت منطقة الكاب لهولندا، لكن هذه العودة لم تستمر طويلا بسبب نشوب الحرب ثانية بين فرنسا وبريطانيا في عام ١٨٠٣، واجتياح جيوش نابليون معظم الأراضي الأوروبية، لكن الأسطول البريطاني ألحق هزيمة شديدة بالأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر، وفي هذه الأثناء عززت بريطانيا قواتها عن طريق إرسال قوات إضافية حتى لا تفكر هولندا في عرقلة التجارة البريطانية، ولبسط سيطرتهم على منطقة الكاب، التي أدركت أنجلترا أهميتها الإستراتيجية لهم في الطريق المؤدي للهند والشرق.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى نجاح سيطرة البريطانيين على المستعمرة، أن الهولنديين كانوا يواجهون منافسة تجارية متزايدة من جانب الفرنسيين والبريطانيين، وإن هذه المنافسة قادت إلى زعزعة أركان التجارة الهولندية بصورة عامة، وفي الكاب بصورة خاصة، وكذلك قيام الحروب الأوروبية ومشاركة الهولنديين بها، فضلا عن سوء أوضاع الإدارة الهولندية للمستعمرة ذاتها.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن بريطانيا لم تضم المستعمرة إليها رسمياً إلا في عام ١٨١٥، وذلك حين انعقد مؤتمر فينا في عام ١٨١٥، بعد هزيمة نابليون، الذي أقر رسمياً ضم مستعمرة الكاب للإمبراطورية البريطانية، ومن هنا كان الأرتباط

السياسي والتجاري الاستيطاني الحقيقي بين بريطانيا وأراضي جنوب أفريقيا. فلم يبق لهولندا أي نفوذ أستعماري سوى منطقة "ساحل الذهب"، والذي اشترته بريطانيا منها في عام ١٨٧١، ليزول نفوذها نهائياً عن أراضي القارة الأفريقية.

- **جمهورية ترانسفال ودولة أورانج الحرة:**

انتشرت عناصر البوير عند نهر الفال الأعلى، واصطدمت بالعناصر الوطنية التي تحطمت نظمها الاجتماعية وخضعت لهم. ولقد اضطر البوير تحت وطأة السياسة البريطانية والقوانين المستحدثة وتحت ظل حالة الصراع وضغط القوة العسكرية البريطانية وتفوقها الى النزوح نحو الداخل في عام ١٨٣٦ فيما عرف تاريخياً بـ (الهجرة الكبرى) وإتجه الجزء الأكبر من البوير في زحفهم صوب إقليم (ناتال)، الذي كان يتميز بسقوط الأمطار وبخضرة مراعيه، والذي تسكنه قبائل الزولو، لاقامة جمهورية الناتال. واعتقد البوير أنهم قد وجدوا في هذا الإقليم ضالتهم المنشودة، وأنهم يمكنهم الإستقرار هناك، ولكن مقاومة قبائل الزولو ورفضها هذا الإحتلال الدائم لأراضيهم أعاق تقدم المهاجرين لمدة عامين ما بين نهري الفال والاورنج. وكان البوير قد ساروا مع العربات التي تجرها الثيران، وتباعدت مجموعاتهم عن بعضهم البعض فوق جبال دراكنزبيرغ. فحاول (بيت ريتيف) زعيم وقائد جموع المهاجرين البوير الى الناتال التفاوض مع زعيم قبائل الزولو (دنجان) لمواصلة التقدم. وقد انتهت المفاوضات بموافقة دنجان على عقد معاهدة عام ١٨٣٨ بين الطرفين كان الهدف منها أستجماع قوته ومقاتليه، فقامت قبائل الزولو بعد ان تم لها ذلك بهجمات ضد المهاجرين البوير وتمكنوا من القبض وإعدام زعيمهم وقائد مسيرتهم ريتيف ومجموعة من أتباعه، مما أدى إلى إنتشار الذعر بين صفوف البوير. ولكن سرعان ما تمكن البوير من تجميع صفوفهم من جديد، تحت قيادة وزعامة (أندرس بريتيريوس) العسكرية، الذي قام بتنظيم قواته لملاقاة

الزولو، وأسرع بتوجيه الضربات ضد الزولو وتم له تحقيق النصر الكامل في ١٦ كانون الاول ١٨٣٨ في معركة (نهر الدم). وكانت سرعة الحركة، مع إستخدام الاسلحة النارية عاملاً اساسياً في تمكين البوير من أعدائهم الزولو، الذين أرغموا على توقيع اتفاقية التسليم التي تنازل بها زعيمهم دنجان عن جانب كبير من الناتال للمهاجرين البوير، والتي اتاحت الفرصة لاعلان البوير جمهورية الناتال في ٢٩ تموز ١٨٣٩. وفي نفس الوقت الذي واجه فيه البوير خطر قبائل الزولو، كان عليهم أن يواجهوا فيه موقف الحكومة البريطانية، التي أعلنت أنهم يفقدون رعويتهم بمجرد عبورهم خط حدود مستعمرة الرأس؛ كما أعلنت رفضها الإعتراف بأي نظام يقوم البوير بأنشائه في شكل مستقل، ويمكنه أن يؤثر على موانىء تؤثر بدورها في خطوط مواصلات بريطانيا البحرية مع الهند؛ أو تحدث ضغطاً على مستعمرة الرأس. وهكذا مهدت بريطانيا لنفسها الطريق لمهاجمة جمهورية الناتال في عام ١٨٤٢، ثم أرسلت قواتها العسكرية إلى بورت ناتال (دربان فيما بعد)، واستمرت المعارك عامين حتى استطاعات بريطانيا ضم الناتال رسمياً الى التاج البريطاني في عام ١٨٤٤، الأمر الذي أجبر البوير على الإستمرار بالزحف من جديد وعبور جبال دراكنزبيرغ باتجاه الترانسفال شمالاً.

وفي الوقت الذي كان البوير يعترضون فيه على وضع الإمبراطورية البريطانية لأية قيود على مصالحهم أو حقوقهم الفردية، كانوا يحاولون فرض أنفسهم على الأفارقة؛ ورفض الإعتراف لهم باي حقوق. وفي الوقت الذي إنتشر فيه البوير في كل مكان، معتمدين في ذلك على قوة أسلحتهم النارية، شعروا كذلك بحاجتهم إلى التجمع سوياً، وتجميع المجموعات التي كانت كل منها تعيش بطريقتها الخاصة في أراضي الفال العليا، حتى يتمكنوا من التعاون ضد قبائل (البانتو)، الذي ساد في صفوفها اضطرابات عارمة نتيجة الخلاف مع البوير حول ملكية الارض الأمر الذي

أدى إلى تجميع البوير «الرحل» في مجموعتين كبيرتين، أخذتا شكل جمهوريتين هما: جمهورية جنوب إفريقية أو جمهورية الترانسفال، وجمهورية (دولة أورانج الحرة). ولقد وصل الأمر بالحكومة البريطانية إلى أن تعترف بهاتين الجمهوريتين في أعوام ١٨٥٢ و١٨٥٤، ما دامت هاتين الجمهوريتين لا تنقص من حقوق البانتو ولا تؤثر في المصالح البريطانية؛ وكانتا في مستوى إقتصادي ضعيف؛ ولا تتعارض مصالحها وخط نموها مع المصالح البريطانية.

ثالثاً: النشاط الاستعماري البلجيكي في أفريقيا والحركات الوطنية:

لعبت بلجيكا دوراً خطيراً في تاريخ الإستعمار الأوربي لأفريقيا، فقد كانت سياسة الملك (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا فيما يتعلق بالكنغو السبب لأن تتخذ كل دولة من الدول الأوربية موقفاً حازماً فيما يختص بأطماعها. فتحركت كل منها لتأخذ نصيبها من الغنيمة وأدى هذا للتكالب الإستعماري على أفريقيا.

ويرجع الدور الذي لعبه الملك ليوبولد في هذا المجال إلى أن الرحلات الكشفية، التي كانت قد أخذت تجوب القارة في ذلك الوقت وتسلط الأضواء عما بداخلها، جذبت أنظار الملك الذي كان يطمع في أن يكون لبلاده نشاط استعماري. وكان الملك ليوبولد قد اعتلى عرش بلاده، وهو في حوالي الثلاثين من عمره وكان طموحاً عرف عنه حبه للجغرافيا والرحلات، يتوق إلى أن يقوم بمغامرة تخلد ذاكره وترفع من شأن بلاده لكن لم يكن لدى بلجيكا جيش ولا أسطول قويين كما إنها كانت بلاداً فقيرة، فأدرك الملك أن أوربا ليست الميدان الصحيح لنشاطه إذ لابد أن يصطدم بالقوى الأوربية الأخرى إذا فكر في أي مشروع توسعي في أوربا ذاتها، فاتجه نظره إلى آسيا ولكن لم يلبث أن اتجه لأفريقيا، ثم ركز نظره على الكنغو بالذات باعتباره الميدان الذي يستطيع أن يحقق فيه أحلامه. وشدت أنظار الملك لحوض الكنغو الرحلة الشهيرة التي قام بها الرحالة هنري مورثون ستانلي ما بين أعوام

١٨٧٣ و١٨٧٧، من شرق أفريقيا واتجه غرباً حتى وصل إلى غابات الكنغو الضخمة وعبر نهر الكنغو حتى ساحل أفريقيا الغربي ثم عاد عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنجبار ومنها إلى أوربا.

وتمثل نشاط الملك ليوبولد فيما يلي:

١- في أيلول عام ١٨٧٦ دعا الملك ليوبولد إلى عقد (مؤتمر دولي) في بروكسل الجغرافيين في العالم والمهتمين بالدراسات الأفريقية بهدف البحث في الوسائل الكفيلة لكشف الأقاليم الواقعة في قلب القارة الأفريقية والتي لـم يكشف النقاب عنها بعد، ونشر الحضارة فيها والعمل على وضع حد لتجارة الرقيق التي كانت ولا زالت منتشرة على نطاق واسع في هذه الجهات والتمهيد لاستثمار موارد هذه الأقاليم، وأسفر هذا المؤتمر من تأليف (الجمعية الدولية لكشف أفريقيا)، وتقرر في هذا المؤتمر أن تشكل في كل دولة لجنة محلية تابعة لهذه الجمعية، وبادرت بلجيكا في تشرين الثاني ١٨٧٦ بتكوين لجنة محلية خاصة بها تابعة لهذه الجمعية، والتي سميت لاحقاً بأسم (لجنة دراسة الكونغو الاعلى) بقيادة ستانلي.

وبادرت هذه اللجنة بممارسة نشاطها فأرسلت عدة بعثات للعمل على وضع يدها على نقاط في القارة الأفريقية وتأسيس محطات فيها بإسم الجمعية. وفي عام ١٨٧٧ كان ستانلي قد عاد إلى أوربا مـن رحلته الثانية التي أشرنا اليها والتي كشف فيها عن أهمية نهر الكونغو وتتبع مجراه، والذي لم يكن العالم يعرف عن هذا النهر حتى ذلك الوقت سوى مصبه. وقام الملك ليوبولد باستدعاء ستانلي إلى بروكسل وتناقش معه فيما وصل إليه من نجاح ودعاه للتعاون معه في مشروعاته المزمع القيام بها في الكونغو، وتردد ستانلي في قبول هذا العرض في ذلك الوقت وسافر إلى لندن لأنه كان يأمل في أن ينجح في إغراء بريطانيا على إعلان الحماية على حوض

الكونغو، ولكنه لم يجد إهتماما من حزب الأحرار الحاكم في بريطانيا في ذلك الوقت فقبل عرض الملك ليوبولد.

٢- وفي تشرين الثاني عام ١٨٧٨ تفرعت من الجمعية البلجيكية لجنة تنفيذية تابعة لها اطلق علها اسم (لجنة دراسة أعالي الكنغو) للسعي لعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين في الكونغو. وفي تشرين الثاني ١٨٧٨ تحولت لجنة دراسة أعالي الكونغو الى (الرابطة الدولية للكونغو)، وتم تأسيسها في بروكسل بمساعدة عدد من أصحاب رؤوس الأموال، وأعلنت أهتمامها بالاتجاهت الحضارية والانسانية، وهي الاتجاهات التي كانت تخفي طموحاتها الاقليمية والتجارية.

وكلفت الرابطة ستانلي بالذهاب إلى الكونغو بهدف إنشاء محطات تجارية وعقد اتفاقات ومعاهدات مع زعماء القبائل باسم الجمعية بقصد الحصول على إمتيازات لإستغلال الأراضي الزراعية في الكونغو وتمهيد الطرق.

وصل ستانلي إلى نهر الكنغو في ١٠ تشرين الثاني ١٨٧٩ ونجح في تأسيس أول محطة في الكنغو باسم الجمعية في عام ١٨٨٠، وتتابع نجاحه ووفق في إنشاء إثنتين وعشرين محطة على النهر وفروعه، كما عقد عدة اتفاقات مع الزعماء الوطنيين، كما نجح ملك بلجيكا في أستغلال جهود ستانلي ونشاط الجمعية فوسع أراضيه، واعلن تأسيس مدينة (ليوبولد فيل) في عام ١٨٨٢.

وكان هذا النجاح الذي صادفه ستانلي دافعاً لان يكشف الملك ليوبولد النقاب عن أغراض الجمعية الحقيقيـة. فحتى ذلك الوقت كانت هذه الجمعية ظاهرياً جمعية علمية دولية ذات مظهر إنساني، وأصبح ليوبولد رئيساً لها ودفع من جيبه الخاص كل رأس مال تأسيس الجمعية وقدره (٤٠,٠٠٠ جنيه) لكن بعـد نجاح ستانلي في مهمته أسرع الملك بتجريد الجمعية من الصفة الدولية فأصبحت مشروعاً بلجيكاً ملكياً اقتصادياً بحتاً.

٣- أرادت بريطانيا أن تقابل عمل ملك بلجيكا بخطوة مضادة فتفاوضت مع البرتغال حليفة بريطانيا في ذلك الوقت، ووصلت الدولتان إلى إتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الإستيلاء على إقليم الكونغو على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكونغـو والنيجر وذلك بحجة أنه في القرن الخامس عشر إستطاع أحد المستكشفين البرتغاليين أن يكشف مصب نهر الكونغو، وعليه فالبرتغال صاحبة الحق لسبقها في عمليات الكشف.

غير أن الحجة التي استندت إليها بريطانيا والبرتغال كانت واهية جدا بل إن مشروع هذه المعاهدة قد واجه معارضة عنيفة جداً من كبار الإستعماريين البريطانيين أنفسهم، فقد وجهوا نقداً مريراً لحكومتهم لإعطاء البرتغال، وهي دولة في دور الانحلال سيئة الإدارة، قطعة هامة من أفريقيا لهـا مستقبل اقتصادي كبير. وقد عارضت كل من فرنسا وألمانيا، والولايات المتحدة الامريكية بالإضافة إلى بلجيكا هذه السياسة البريطانية، وتلك المعاهدة المزمع توقيعها في ٢٦ شباط ١٨٨٤. وفي الوقت الذي كان فيه ستانلي يعمل جاهداً لنشر سلطان (لجنة دراسة الكنغو الأعلى) على أكبر مساحة ممكنة من حوض الكونغو وينشر علمها، ويعقد مع الزعماء الوطنيين المعاهدات التي تربط مناطقهم باللجنة، حتى قيل إنه عقد ما يقرب من خمسمائة معاهدة من هذا القبيل، كان دي برازا الفرنسي يعمل من جانبه على الضفة اليمنى للنهر لتوثيق صلة فرنسا بالزعماء الوطنيين في هذه المنطقة. وهكذا أصبح واضحاً أن الخلاف بين الدول الإستعمارية لا يمكن أن يحل إلا عن طريق مؤتمر دولي تتفق فيه الدول المختلفة على حل لمشاكلها المعقدة. والحقيقة إن المشكلة لم تعد مشكلة الكنغو فحسب فإن الطاقة التي فجرها الملك ليوبولد الثاني، جعلت (المسألة الأفريقية) برمتها الشغل الشاغل للدول الأوربية فقد أدركت الحكومات الأوربية أن هناك سباقاً وخشيت كل منها أن تسبقها

غيرها في (إستغلال القارة الأفريقية). وبعض هذه الدول رأت أن قارة جديدة بإمكانياتها الضخمة على وشك ان تدخل الميدان وتؤثر في ميزان القوى الدولية. وفي هذه الظروف دعا المستشار الألماني بسمارك لعقد مؤتمر للدول الأوربية في برلين لحل مشاكلها في أفريقيا. وكان هذا بداية مؤتمر برلين.

وبذلك كان نشاط ستانلي في حوض الكونغو، وبخاصة في تاسيس اول محطه تجارية هناك باسم الجمعية الدولية، التي نادى بها الملك ليوبولد ملك بلجيكا في عام ١٨٨٠، وكذلك المعاهدات التي وقعها مع الزعماء الوطنيين، دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد القناع عن أغراض (الرابطة الدولية للكونغو) الحقيقية. وكانت عملية تجريده الجمعية الدولية من صفتها العالمية وجعلها مشروعاً بلجيكيا بحتا هي الشرارة الأخيرة التي الهبت التوسع الاستعماري الأوربي في القارة الأفريقية، وجعلت الدول الأوربية تتسابق في الحصول على أراضي أفريقية حيث احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١، واحتلت انجلترا مصر في عام ١٨٨٢ وتتابعت عمليات التوسع والاستعمار. ويمكن القول أن هذا الصراع بين القوى الأوربية وفي جو الشكوك التي ساورت كل منها في نوايا الدول الأخرى بدأت تجمع الخيوط التي أسفرت في النهاية وأدت لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه تلك القضايا الأفريقية. ورغم أن هذا المؤتمر كان في بدايته مهتماً أساساً بمسألة الكونغو كما ادعت الدول الداعية إليه فإنه امتد ليشمل قضايا أخرى.

وكون ملك بلجيكا قد أصبح ملكا للكونغو تنفيذاً لقرارات مؤتمر برلين، أصدر بعد مرور خمسة أشهر من انتهاء أعمال المؤتر قرارا ملكيا اعتبر فيه جميع أراضي دولة الكونغو ملكا خاصا لحكومته، واعلنت بلجيكا قيام جمهورية الكونغو الحرة في الاول من ايلول ١٨٨٥، فضلاً من صدور قوانين السخرة الإجبارية والضرائب وغيرها من القوانين المجحفة بحق الكونغوليين.

لقد عدت القرارات الملكية التي صدرت عام ١٨٨٥ جميع الأراضي الخالية ملكا لدولة الكونغو، يعني (للملك أنذاك)، وإمعانا في استغلال الثروات صدر في عام ١٨٩١ قرار سري عد فيه جميع الفيلة وأشجار المطاط والعاج ملكا خاصا لملك بلجيكا، وقد أعقبه صدور قرار آخر منع فيه الأهالي من الانتقال من خارج قراهم من دون إذن مسبق من الحكومة، وإمعانا في إذلال السكان واستعبادهم صدر قرار آخر في عام ١٨٩٦ عدت فيه جميع أملاك بلجيكا في الكونغو ملكاً للتاج، تدار من قبل الملك شخصياً، ومن جراء ذلك عد جميع السكان مسخرين لجمع محصولي المطاط والعاج وبنسب مفروضة على كل واحد منهم، ويتم قطع يد كل من يخالف ذلك. ونتيجة لتطبيق القوانين الجائرة الصادرة في الكونغو، فقد أثارت الأوضاع السيئة للكنغوليين الرأي العام العالمي في أوائل القرن العشرين، ففي مناقشات مجلس العموم البريطاني برزت الأصوات ضد الأعمال غير الإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال البلجيكي ضد المواطنين الكنغوليين والتي نتجت عن العمل الإجباري المفروض عليهم، مما أدى إلى تناقص عدد سكان الإقليم بصورة حادة، حيث نقص عددهم من ٢٠ مليون نسمة إلى ١٣ مليون نسمة، في ظل حكم دولة الكونغو الحرة. ولردود فعل الرأي العام الدولي ومقترحات لجان التحقيق البلجيكية الايجابية تجاه أحوال السكان، اضطرت حكومة بلجيكا إلى إصدار قرار بتحويل دولة الكونغو الحرة في عام ١٩٠٨ إلى مستعمرة تابعة لوزارة المستعمرات.

وبعد عام ١٩٠٨، أسندت جميع السلطات في الكونغو إلى حاكم عام مسؤول أمام وزير المستعمرات البلجيكي مباشرة، ومن أجل إحكام السيطرة على البلاد، وتسهيل العملية الإدارية واستتباب الأمن قسمت البلاد إلى أربعة عشر إقليما، وقسم الإقليم الواحد إلى وحدات إدارية أصغر، وأسندت السلطة التشريعية إلى

مجلس معين من قبل الملك البلجيكي، الذي ظل مسؤولا عن تعيين كبار الموظفين في حكومة الكونغو.

واستخدم البلجيكيون أسلوب نظام الوصاية الأبوية على الكونغوليين، لهذا لم يقتنعوا بفكرة تمثيل الأفارقة في مجالس تشريعية، فأصبح الحاكم يجمع بين يديه السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا تتم مساءلته إلا أمام وزير المستعمرات، وفرضت سيطرة الإدارة والجيش والشرطة على البلاد كلها، بما فيها الحياة الاقتصادية، بل ومن المؤسف له حقا، لم تحاول الحكومة تدريب أبناء البلد على أية مهنة ليظلوا أناساً يخدمون المستعمرين فقط، وبهذا يكونوا قد ابتعدوا كثيراً واختلفوا عن السياستين الفرنسية والبريطانية في إدارة مستعمراتهم، حيث إنهم جندوا أبناء مستعمراتهم لخدمة أهدافهم الاقتصادية الاستعمارية، وذلك بتدريبهم على بعض المهن.

- **الحركة الوطنية واستقلال الكونغو:**

حرصت بلجيكا على فرض ستار حديدي يحول دون إتصال الكونـغوليين بالتيارات التي تجرى في القارة، كما منعت قيام الأحزاب السياسية لكن لـم تستطيع أن تحافظ على هذه العزلة إلى الأبد فكان لابد أن تتاثر الكونغو بأحداث الحرب العالمية الثانية وما تموج به القارتان الأفريقية والأسيوية من حركات تحررية. وحاولت بلجيكا أن تواجه المشكلـة بحل آخر فأصدرت بعض التشريعات عام ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المديريات والمجلس الإستشاري العام للكونغو. ولكن عدد الأفريقيين في هذه المجالس لم تكن البديل السليم للنظام التشريعي الذي طالب به الكونغوليين، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى الخاصة بالأجور والمساواة في الحقوق لكافة المواطنيين دون مراعـاة اللون، وكذلك الإصلاحات الإجتماعية التي أخذ بعض الكونغوليين يشعرون أن مجتمعهم في أمس الحاجة إليها (ولم

يلبث أن ظهرت عدة أحزاب وطنية مثل حزب أباكو الذي رأسه كازافوبو، وحزب الحركة الوطنية الكونغولية وكان على رأسه (باتريس لومومبا) وحزب التضامن الأفريقي الذي رأسه (انطون جيزنجات).

وكانت المظاهرات العنيفة التي اجتاحت ليوبولد فيل في بداية عام ١٩٥٩ نذيراً بتطور الحوادث في الكونغو مما دعا ملك بلجيكا الملك بودوان الاول (١١٩٥١–١٩٩٣) لأن يصدر بياناً يعد فيه بمنح الكونغو الإستقلال، كما تشكلت بعثة برلمانية للتحقيق في أسباب الإضطرابات وما تراه من وجوه الإصلاح.

وتجددت الإضطرابات في أواخر عام ١٩٥٩ خاصة في (ستانلي فيل) عاصمة الإقليم الشرقي وموطن (باتريس لومومبا) الذى أعتقل بتهمة تدبير الإضطرابات. واضطرت السلطات البلجيكية للإفراج عن باتريس لوموميا ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل الذي عقد في مستهل عام ١٩٦٠ وحضره ممثلون الأحزاب الكونغولية المختلفة وأنهى المؤتمر جلساته في ٢٠ شباط ١٩٦٠، وتقرر إعلان استقلال الكونغو يوم ٣٠ حزيران ١٩٦٠. واجريت الانتخابات وتولى على أثرها لومومبا رئاسة الحكومة ولكن حاولت بلجيكا أن تحقق بالخيانة والدسيسة ما لم تستطع تحقيقة بالوسائل العادية فعزل لومومبا في أيلول ١٩٦٠ واعتقل ثم نقل إلى كاتتجا وحل محله عميل بلجيكا (تشوميي) وأغتيل لومومبا في ١٧ كانون الثاني ١٩٦١.

لكن رغم ذلك استطاعت الكنغو أن تحافظ على استقلالها وأن تدخل بعد ذلك عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها في عام ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٥ تولى السلطة في البلاد الرئيس موبوتو سيسكو، وفي ٢٧ تشرين الاول ١٩٧١ تغير إسم البلاد إلى جمهورية زائير وهو الإسم الذي كان يعرف به حوض نهر الكونغو قبل الإستعمار البلجيكي.

رابعاً: النشاط الاستعماري الالماني في أفريقيا والحركة الوطنية التحررية:

بدأت علاقات ألمانيا مع أفريقيا في فترة سابقة للفترة التي أطلق عليها (فترة التكالب الاستعمارى على أفريقيا) والتي أسفرت عن عقد المؤتمر الكبير في برلين ١٨٨٤– ١٨٨٥ والتي دعت إليه ألمانيا ذاتها، ولعل الملاحظة التي تستحق التسجيل هنا هى أن الدولة الداعية لهذا المؤتمر – أى ألمانيا – ظلت حتى ثمانينات القرن التاسع عشر لا تمتلك في أفريقيا موضع قدم واحد.

لكن رغم أن الحكومة الألمانية لم يكن لها حتى العام الذي عقد فيه مؤتمر برلين أية مستعمرات محددة فى أفريقيا فإن الألمان كأفراد أو كمستكشفين أو تجار أو كمبشرين كان لهم نشاط ملحوظ في أفريقيا قبل ذلك التاريخ. بعد ذلك اندفعت الحكومة الألمانية والشعب الألماني في تيار الاستعمار .

وكانت البعثات التبشيرية الألمانية، بالإضافة إلى الرحلات بقصد المغامرة أو الكشف الجغرافى ثم بغرض التجارة، قد نشطت مع غرب أفريقيا منذ القرن السابع عشر. وفى عام ١٨٦١ أسس بعض الرأسماليين في ميناء هامبورغ الألمانى شركة كان لها نشاط كبير مع ساحل أفريقيا الغربي. ولم يقتصر نشاط الألمان على الساحل الغربي للقارة فقد كان لبعض الأسر في هنوفر أيضاً نشاط كشفى فى الساحل الأفريقى الشرقى. وأخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى. وفى عام ١٨٧٨ أُنشئت (الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية) في برلين وكان لهذه الجمعية نشاط كشفى كبير في القارة الأفريقية. والملاحظ أن نشاط الألمان كله فى هذه الفترة قام به كبار التجار والرأسماليين ورجال البعثات الدينية البروتستانتية والمكتشفين، وليس الحكومة الألمانية. إذ أن الزعيم الألمانى بسمارك ظل زمناً طويلاً يعارض السياسة الاستعمارية ويعمل على تجنيب بلاده مشاكلها ولكن لم يلبث أن تغير الوضع

بسرعة، فلقد اندفعت الحكومة الألمانية فى تيار الاستعمار حتى إنه فى غضون عام واحد تقريباً كانت ألمانيا قد كونت أمبراطوريتها الأفريقية. وكانت عدة عوامل هي التي أدت إلى أن يغير بسمارك من سياسته تجاه الاستعمار ودفعت الحكومة الألمانية والشعب الألمانى للإندماج فى تيار الاستعمار بعد هذا العزوف عنه لعدة سنوات، منها:-

أولاً: قوة الرأى العام الألماني: ممثلاً في التجار ورجال المال والإرساليات الدينية، فقد اشترك هؤلاء، كما ذكرنا في النشاط الذى كان سائداً فى ذلك الوقت، وكانت نتيجته مجموعة الاتفاقات والمعاهدات التى بنت على أساسها الدول الاستعمارية حقوقاً لها ولرعاياها ولشركاتها فى البلاد الأفريقية.

ثانياً: الحاجة للمواد الخام والاسواق وحل أزمة البطالة: إن التقدم السريع فى الصناعة الألمانية ترتب عليه تراكم المصنوعات ورخص أثمانها، بل أدى إلى تعطل العمال وانخفاض الأجور. هذا فضلاً عن الرغبة في الحصول عى منتجات البلاد الافريقية اللازمة للصناعة. ومن ثم اتجه التفكير إلى ضرورة الحصول على المستعمرات لحل أزمة التعطل ونقص الأجور والمواد الخام، وإيجاد أسواق للمصنوعات الألمانية.

ثالثاً: الوضع السياسي في ألمانيا ذاتها: كانت الحركة الإشتراكية قد أخذت تنتشر في ألمانيا، وظهرت جماعة من الفلاسفة الألمان أمثال كارل ماركس الذين تبنوا هذه المبادىء وكتبوا عنها، وقد خشيت الحكومة الألمانية نتائج انتشار هذه الحركات ورأت أن اتجاه ألمانيا لميدان الاستعمار قد يفتح الباب أمام العمال ويحل بعض المشكلات الاقتصادية ويوجه الأنظار إلى الخارج بدلاً من التركيز على المشاكل الداخلية التي قد تؤدى للإصطدام بين الطبقات.

رابعاً: الهجرة إلى الخارج: كانت قد سرت بين الشباب الألمانى نزعة الهجرة إلى الخارج وقد هاجرت فعلاً أعداد من الشباب إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ولذا فكان الحل لهذه المشكلة من وجهة نظر الحكومة الألمانية أن توجد مستعمرات تابعة للأم الكبرى ويشجع الشباب الألماني للهجرة إليها والعمل بها دون أن يفقد صلته وولاءه لوطنه الأصلى.

خامساً: سياسة الدول الأوروبية الأخرى الاستعمارية في أفريقيا: أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى التكالب الاستعماري على القارة، ونذكر على الخصوص فى هذا المجال سياسة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا (١٨٦٥– ١٩٠٩) فيما يختص بالكنغو، التي حفزت الدول الأوروبية الأخرى، فأسرعت تأخذ كل دولة نصيبها من القارة الأفريقية.

سادساً: استكمال وحدة ألمانيا الداخلية:

فكان لابد بعد قيام الاتحاد الألماني وحل مشاكل ألمانيا الداخلية، ومن ثم التوجه إلى الخارج أى إلى التوسع، ولقد ثبت تاريخياً صحة النظرية القائلة بأن "الوحدة فى الداخل كان يتبعها دائماً التوسع في الخارج".

سياسة ألمانيا الاستعمارية:

بدأ الاستعمار الألمانى على يد الشركات التجارية، ولم يستقر الأمر لهذه الشركات منذ البداية، فقد شغلت بالعمل لتثبيت أقدامها في المناطق التي استولت عليها والتوسع فيها للداخل بالإضافة إلى اهتمام الشركات بتحقيق أكبر ربح ممكن كما أن المستعمرين الألمان فوجئوا بثورات وطنية عارمة في كل مكان وعجزت الشركات بإمكانياتها المحدودة من مواجهتها فلجأت إلى الحكومة الألمانية تطلب المعونة وأنتهى الأمر بتنازل الشركات عن حقوق سيادتها للحكومة واكتفت بالعمل فى الميدان التجاري.

وكان على رأس الإدارة فى المستعمرات الألمانية (الحاكم العام) وقد قسمت المستعمرة إلى أقاليم على رأس كل منها (مدير) يعتبر الحاكم المحلي المسئول عن إدارة إقليمه لكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام، وكان بعض هؤلاء المديرين عسكريين فى الأقاليم الهامة وبعضهم من المدنيين في المناطق الهادئة الأمنة، ويعاون الحكم العام مجلس استشارى من مستشاريين في مختلف الشئون الحربية والمالية والصحية والقضاء والزراعة.

ولم تحقق الإدارة الألمانية في ظل حكم الشركات تقدماً ملحوظاً في وجوه الإصلاح الضرورية فى المستعمرات إلا بالقدر الذى تطلبته ضرورات الاستغلال، لكن حين انتقلت الإدارة من أيدى الشركات الاستعمارية إلى الإدارة الأمبراطورية تحسن الحال فى المستعمرات بعض الشيء، وقد ظهر ذلك في الاهتمام بفتح المدارس والمستشفيات وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية وإن بقيت مظاهر القسوة فى معاملة الأهالى والسخرة فى الأشغال العامة.

المقاومة الوطنية في تنجانيقا:

قوبل المستعمرون الألمان بالثورات فى كل مكان حاولوا تثبيت أقدامهم فيه في شرق أفريقيا أم غربها. فقد شهد عام ١٩٠٥ ذروة الكفاح الوطنى ضد الحكم الألماني على أرض تنجانيقا. ففى العقدين السابقين لعام ١٩٠٥ لم تمر سنة دون حدوث مصادمات عسكرية ضد الألمان لكن هذه المقاومة كانت محلية ضعيفة ومنعزلة داخل مناطقها أما عام ١٩٠٥ فقد سجل الانفجار الثورى في الجزء الجنوبي ضد الوجود الألماني. ولما بدأت الثورة أعلن الأهالى الحرب باقتلاع جذور القطن ودقوا الطبول لدعوة جيرانهم للانضمام إليهم وحاصروا منزل الحاكم الوالي للألمان لكنه هرب قبل أن تصل إليه أيدى الثوار وامتدت الثورة بعد ذلك وتطورت بشكل واسع. وفي ٣٠ تموز قامت كل عشيرة بمهاجمة مركز السلطة الألمانية المجاورة لها

وطاردوا الحكام الأجانب واتجه السكان إلى المدن الساحلية بعد أن اقتلعوا عيدان القطن من المزارع التابعة للمزارعين الألمان وبعد أن أحرقوا المستعمرة التجارية الخاصة بالتجار الألمان الأسيويين الذين لجأوا إلى الجبال.

وقد أثار الهجوم السلطات الألمانية التي كانت قد تجاهلت من قبل تحذيرات الحاكم الموالي لهم فأرسل الألماني أحد ضباطه مع قوة مكونة من مائتي جندي إلى كلوه لمهاجمة وكر الثوار هناك ولكن هذا الضابط وجد مقاومة عنيفة من الثوار وشعر أن روحاً معنوية قوية غير عادية تسود بينهم، كما جاء في تقريره.

ولما انتشرت أخبار الثورة تحركت عدة قبائل وأعلنت التعبئة وهاجمت المراكز التجارية وبرز بين قادة الثوار أحد الوطنيين فى تنجانيقا ويدعى عبد الله ما باندا، وهو ينتمى إلى أحد الأسر العربية العريقة ومن القواد المهرة الذين أظهروا براعة حربية فائقة، وقد حصل على (الماجي) أي الماء المقدس وأثناء عودته التقى بثلاثة من الجنود الألمان الذين كانوا قد كلفوا بعمليات البحث والتقصى عن الثوار، لكنه نجح فى قتلهم وبعد ذلك أخذ ينظم قواته وبدأ بمهاجمة مراكز الألمان ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدث بل أخذ يهاجم القوات الألمانية على الساحل وأجبرهم على الانسحاب إلى الداخل.

وانتشرت أخبار الحرب ناحية الشمال عبر نهر روفيجي إلى المناطق المحيطة بدار السلام كما امتدت جنوباً. وفي شهر أب ظهر قائدان آخران هما القائد سليمان ممبا وجومبي جبريل، وقد امتد نشاطهم الى مراكز الارساليات فى الوادي وأجبروا بعض الجماعات هناك على الانضمام إليهم، ووصل القائد سليمان إلى مقر الإرسالية الألمانية في ٢٨ أب ولما وجدها مهجورة حطم المكان وأجبر الحراس على الإدلاء عن مخبأ رجال الإرساليات الذين كانوا قد فروا إلى مالندي.

ولما وصلت أخبار تدمير الثوار لمقر الإرسالية إلى الحاكم الألماني في ٣١ أب ١٩٠٥ وأرسل إلى الحكومة الألمانية يطلب بعض التعزيزات وقد أمر القيصر الألماني بإرسال طرادين من الصين ومن المحيط الهادي إلى دار السلام لإثارة الرعب في قلوب الثوار. وفي الخامس من ايلول تلقى الحاكم أخباراً مثيرة حيث أن الثوار قدا أستولوا على عدة مدن وامتدت الثورة إلى المرتفعات الجنوبية وتوسع القتال جنوباً وغرباً ووصل الثوار إلى حافة الجبل.

وللقضاء على الثورة اضطرت الحكومة الألمانية أخيراً لإرسال التعزيزات بعد أن وصلت أخبار الثورة إلى هذا الحد وظهر أن الأمر خطير يهدد الوجود الألماني كله في شرق أفريقيا وعندما وصلت التعزيزات فى تشرين الأول ١٩٠٥ استطاع الحاكم الألماني أن يقضى على الثورة تدريجياً حيث تحركت ثلاث حملات إلى الداخل. وكانت الأسلحة الأوروبية الحديثة واستخدام النظم الحربية التي لم يألفها الثوار عاملاً فعالاً في تشتيت جهود الوطنيين وأرغمتهم على الاستسلام، ولم تكن هناك اشتباكات عسكرية بين القوات الألمانية وجموع الثائرين ذلك لأن الألمان اعتمدوا أساساً على سياسة تدمير المحاصيل مما ترتب عليه انتشار الدمار والخراب والجوع وكان هذا دافعاً قوياً وكافياً أجبر الثائرين على إلقاء ما لديهم من سلاح والاستسلام في النهاية. ولقد قامت خطة الألمان على أساس إحداث مجاعة فى كل المناطق الثائرة لأن الثوار كانوا يعتمدون على الموالين لهم من السكان المحليين في تقديم ما يحتاجون إليه من غذاء وطعام، ولذا قرر الألمان القضاء على كل ما يحتاج إليه الثوار من طعام ومأوى، كما نجح الألمان فى محاصرة الثوار في اتجاه بحيرة نياسا التي كانت تغلق الطريق نحو الاتجاه غرباً، وفي ١٢ نيسان ١٩٠٦ أصدر القائد الألماني يوحنا أوامره لقوة عسكرية بالتقدم نحو معاقل الثوار التي كانت تحت قيادة الزعيم الوطني (مبيلا) وانتهت المعركة بمصرع هذا الزعيم الأفريقي بعد

أن كبد العدو خسائر فادحة وبعد أن قاوم مقاومة عنيفة. لكن المجاعة تفاقمت وأتت على الأخضر واليابس وتساقط الناس من شدة الجوع لدرجة أن الإحصائيات أشارت إلى موت العديد من السكان من الجوع فقط، ناهيك عن مصرع ما لا يقل عن (٣٠٠٠٠٠) وطنى شاركوا في ثورة (الماجى ماجى).

لقد كان عنف القضاء على الثورة، والقبض على الزعماء الذين قادوا جموع الثائرين، وإحداث الخراب والدمار، وبالتالى المجاعة بين هذه القوى من أسباب ضعف روح المقاومة عند شعب تنجانيقا. لقد كانت المجاعة سبباً فى فشل أي محاولة من جانب الوطنيين لتنظيم الحركة الشعبية التى تستطيع أن تقاوم الألمان وكانت الثورة في حاجة إلى قوى تنظيمة أقوى مما كان يتوقعه الأفارقة الذين تكبدوا خسائر فادحة في الأرواح نتيجة الحرب والمجاعة المدمرة التي أعقبت هذه الحرب وأدت في النهاية إلى مصرع ما لا يقل عن ربع مليون أفريقي.

ومن الجدير بالذكر عند الحديث عن الثورة وعن فظائع الألمان فى القضاء عليها لابد من الاشارة الى ان هذه الثورة الأفريقية المبكرة قد قامت ضد السلطة الألمانية وضد نظام السخرة وضد نظام العمل فى المزارع الأوروبية وضد الضرائب على الأفارقة. ولعل من أبرز الآثار المترتبة على هذه الثورة هي المجاعة التي كانت أبرز ما خلفه الألمان بعد أن اتبعوا سياسة حرق الأرض بشكل لا يسمح بزراعتها فترة طويلة بعد الحرب. كما كانت الحرب مدمرة حيث أتت على قرى كاملة في جنوب تنجانيقا وظلت حتى يمونا هذا خالية من السكان وظلت آثار الدمار والحرائق والأمراض واضحة وأحست السلطات الألمانية بخطورة هذا النقص الشديد في الأيدي العاملة بعد القضاء على الثورة.

خامساً: النشاط الاستعماري الفرنسي في أفريقيا والحركات الوطنية:

يرجع اتصال فرنسا بغرب افريقيا الى القرن السابع عشر، ففي عام ١٦٧٧ احتلت فرنسا مصب نهر السنغال، وقد انصب الاهتمام الفرنسي على التجارة حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر. ويمكن اعتبار نزول القوات الفرنسيه في الجزائر سنة ١٨٣٠ البداية الحقيقية لتكوين الامبراطورية الفرنسية في افريقيا. وفي الفتره من ١٨٨١ الى ١٨٨٣ احتلت فرنسا المنطقه الممتده من منابع النيجر الى تمبكتو بمالي. وبين الاعوام ١٨٩٣ و١٨٩٧ اسس الفرنسيون مستعمرات لهم في غينيا وساحل العاج. وفي سنة ١٨٩٩جددت فرنسا اتفاقا لها مع بريطانيا عقد في١٨٩٠ يقضي بأطلاق يدها في المنطقه الواقعه جنوب المغرب الاقصى بين النيجر وتشاد. وفي سنة ١٩٠١ انشأت فرنسا منطقة النيجر العسكريه. وقبل حلول الحرب العالميه الاولى كانت المستعمرات الفرنسيه تتالف من المناطق التاليه:

١) شمال افريقيا: وتضم الجزائر التي احتلتها عام ١٨٣٠، وتونس التي احتلتها عام ١٨٨١، والمغرب التي احتلتها عام ١٩١٢.

٢) غرب افريقيا: التي تضم السنغال وغينيا وساحل العاج وموريتانيا والنيجر والسودان الفرنسي.

٣) افريقيا الاستوائية الفرنسية: وتشمل فولتا العليا والكابون والكونغو الاوسط وتشاد.

٤) وكلا من مدغشقر وجيبوتي في شرق القارة.

- **حركات التحرر الافريقي ضد الاستعمار الفرنسي:**

بدأت نقطة التحول بالنسبة للتجربة الاستعمارية مع نهاية الحرب العالمية الثانية فقد ساد أوروبا أتجاه أكثر ليبرالية نحو الأقطار المتخلفة في العالم، وبدأت تعدد معالم تصور جديد لحكم ذاتي تتمتع به شعوب أفريقيا حتى ولو بعد عشرات السنين، إلا أن سرعة التقدم السياسي والاجتماعي كان مهما في حصول المستعمرات الفرنسية على استقلالها.

أجريت في عام ١٩٤٦ الانتخابات في كل من فرنسا ومستعمراتها التي اصطلح على تسميتها فيما بعد باسم ((الاتحاد الفرنسي)) عرف بالجماعة الفرنسية أيضاً، وذلك للاقتراع على جمعية تأسيسية تضع الدستور للجمهورية الرابعة، وخصص لأقاليم غرب أفريقيا عشر مقاعد – خمسة للمواطنين الفرنسيين (البيض) والإفريقيين المتمتعين بنفس المكانة وخمسة لمن كانوا يسمون (رعايا)، وكان من بين المنتخبين وقتذاك ليوبولد سيدار سنجور (١٩٠٦– ٢٠٠١) الذي أصبح رئيساً لدولة السنغال فيما بعد. وشهد عام ١٩٤٦ عددا آخر من الإصلاحات منها؛ منح الافريقين حق تشكيل أحزاب سياسية أو نقابات؛ والغاء نظام السخرة والتبعية الاستعمارية، وحق المحاكم الوطنية في النظر بدعاوى العقوبات مع إجراء المحاكمات وفق القانون الفرنسي، ومنح المواطنة لكل سكان المستعمرات مع حقهم في الاحتفاظ بوضعيتهم الشخصية في ظل القانون العرفي (مثال ذلك السماح لهم بتعدد الزوجات وهو أمر غير مشروع لأي شخص من رعايا القانون الفرنسي)، بيد أن كل هذه الإصلاحات الجذرية أعقبتها مدة هدوء امتدت عشر سنوات تشكلت خلالها جماعات وأحزاب سياسية داخل المستعمرات وبدأت تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على تأييد الجماهير لها.

أولاً: السنغال:

فقد تأسس حزب العمل الاشتراكي السنغالي عام ١٩٤٥ بزعامة لامين جوي، الذي جرى انتخابه لتمثيل السنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٤٦، وكان يساعده ليوبولد سنغور، الا أن سنجور تمكن من انتزاع الزعامة من لامين، وكان طالبا مجداً قضى عدة أعوام بالدارسة الثانوية في باريس وغيرها ونال حق المواطنة الفرنسية ثم عاد إلى أفريقيا عقب الحرب بعد أن خدم في الجيش الفرنسي وقضى مدة في أحد سجون ألمانيا، وبينما كان لامين يعبر عن رغبة (المواطنين) في احتكار السلطة السياسية كسب سنجور ولاء «الرعايا» وقدامى العسكريين، وألف سنجور حزب الكتلة السنغالية الديمقراطية، وإعلان نظرية أفريقية عن الاشتراكية معارضا بذلك قيم التشبه والاستيعاب أو الدمج التي يؤمن بها خصومه، وسعى إلى توحيد مختلف الروابط المحلية العسكرية والعرقية، وتودد إلى رجال الدين وشيوخ الطريقة التيجانية، وحصل خلال سنوات قليلة على تأييد غالبية الناخبين، بيد أن تجميع هذه الفرق ذات المصالح والاتجاهات المتباينة، حرم الحزب من أيديولوجية تقدمية متجانسة كما حرمه من قاعدة جيدة التنظيم في القرى، ولهذا فان الشباب العائد من فرنسا في الخمسينيات حاملا معتقدات ماركسية أكثر وضوحا شرع ينتقد حزب سنجور وان انضموا إليه فيما بعد، ولكن بدأت تتسع في السنوات الأخيرة الهوة الفاصلة بين سنجور وبين الراديكاليين.

كان الزعماء الافارقة في السنغال يحبذون الإصلاح عن الاستقلال ويرغبون بالبقاء داخل الجماعة الفرنسية، وكان هدف سنغور موجه ضد الصفوة الأفريقية الحضرية في المراكز وضد الرؤساء المحليين، واعتمد أساسا على المرابطين في حملته ضد الرؤساء. وفي عام ١٩٥٦ أقر البرلمان الفرنسي إطار القانون الذي يقضي بحق كل إقليم في أن ينشئ في داخل حدوده مجلسا نيابيا خاصا به ولكن ليس مستقلا تمام

الاستقلال ويجري تشكيله عن طريق الاقتراع العام، وأجري استفتاء عام ١٩٥٨ في كل بلدان غرب إفريقيا الخاضعة للسلطة الفرنسية ومنها السنغال التي صوتت على البقاء داخل الاتحاد الفرنسي مع التمتع بقدر أكبر من الاستقلال.

وما يمكن ملاحظته أن نظام الحكم في الجماعة الفرنسية لم يترك جانباً الا وصبغته بالصبغة الفرنسية وألغت الشخصية الأفريقية تماماً، حيث ركز دستور الجماعة جميع الموضوعات والسلطات في يد رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن سلطة رئيس الجماعة شاملة وديكتاتورية، ويحق لرئيس الجماعة أن يرأس المجلس التنفيذي ويقرر جدول أعماله ومكان انعقاده.

وما أن حل عام ١٩٦٠ حتى حصلت السنغال على استقلالها السياسي الكامل وأن ظلت روابطها الاقتصادية بفرنسا رابطة قوية جدا. حيث اصبحت السنغال جمهورية مستقله في ١٥ ايلول ١٩٦٠، وأعلن السنغال دستوره المستقل وانتخب ليوبولد سنغور رئيسا للجمهورية، وبذلك اصبح (سنجور) اول رئيس للسنغال. وكان سنجور يتزعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تغير اسمه في عام ١٩٥٧ الى (اتحاد السنغال التقدمي) الذي تجاوز التعددية الحزبية بزعامة سنجور. وارتبطت السنغال بمجموعة من الاتفاقيات العسكرية مع فرنسا والتي اعطتها الحق بالاحتفاظ بقواعد عسكرية في السنغال. وفي عام ١٩٧٦ اصدر سنجور قرارا بانشاء احزاب سياسية في بلاده الى جانب حزبه. ومع هذا فقد تعرض حكمه لعدة محاولات انقلابية فاشله.

ثانياً: غينيا كوناكري:

قاوم الشعب الغيني الاستعمار الفرنسي منذ دخول الفرنسيين الى البلاد، وتولت العشائر الغينية هذه المقاومة، وكانت اكبر هذه العشائر عشائر الفولاني التي يبلغ تعدادها ما يقرب من المليون تليها في الاهمية عشائر الماليئك. وبعد زيادة الوعي

الوطني والثقافي في غينيا ضمن التطور العام لحركة التحرر في أفريقيا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورت حركة التحرر في غينيا الفرنسية ضمن التطور السياسي الذي حصل في غرب افريقيا الغربية الفرنسية ونظراً لحاجة الدول الغربية إلى مزيد من المواد الأولية والانتاج الصناعي في افريقيا خلال وبعد الحرب العالمية الأولى تحتم على شعوب افريقيا انتاج المواد الأولية المطلوبة للعالم الغربي، واستخدام عمال السخرة في شق الطرق وزراعة الحقول، واصبح الافريقي متعوداً على المال أكثر من السابق، وحدثت في الفترة التي انقضت بين الحربين هجرة واسعة النطاق إلى المدن ذلك نتيجة لعوامل عدة، منها ان البعض كانوا يرغبون في رؤية المدن، والبعض الآخر مرغمين بدافع الحاجة إلى دفع الضرائب إلى كسب بعض الأموال، كما اراد بعضهم ان ينجو من طرق الحياة التقليدية التي كانت الغابات لاتزال تفرضها. بعد ذلك نشأت نواة طبقة عمالية تتحسس بمشاكلها وظروفها وتعمل من أجل مستوى معيشتها واقامة تنظيمات نقابية، وحصلت على هذا الحق عام ١٩٣٧ ولكن هذا الحق سلبته منهم ثانية حكومة (فيشي) ثم استردوه من جديد عام ١٩٤٦.

ونشأت حركة سياسية غينية ضمن تنظيم حزبي يشمل افريقيا الغربية الفرنسية اذ تشكل حزب (الاتحاد الديمقراطي الافريقي) وكان أحمد سيكوتوري (١٩٢٢–١٩٨٤) احد المؤسسين لهذا الحزب، ثم شكل سيكوتوري فرعاً لهذا الحزب في غينيا وهو الحزب الديمقراطي الغيني في عام ١٩٤٧، ولعب سيكوتوري، الذي قدر له ان يكون اول رئيس جمهورية لغينيا، منذ عام ١٩٤٦ دوراً بارزاً في شؤون غينيا ولكنه ركز اهتمامه على النشاط النقابي، وغدا في عام ١٩٤٨ الامين العام لجناح غينيا في الاتحاد العام للعمال. ومنذ عام ١٩٤٧ قاد الحزب الديمقراطي الغيني، بقيادة احمد سيكوتوري النضال للحصول على الاستقلال. وقد اعترف المستعمرون

الفرنسيون بهذا الحزب، ضمن مستعمراتهم في افريقيا الغربية الفرنسية وذلك حينما استدعت سيكوتوري لتشكيل اول مجلس حكومي في غينيا. وقد اظهر سيكوتوري فعالية لتاسيس بنية ادارية في شكل مجالس منتخبة لهذا الغرض. وفي عام ١٩٥٥ انتخب سيكوتوري عمده للعاصمه كوناكري.

كانت سياسة فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ونجاح ديغول في حكم فرنسا بعد تحريرها من السيطرة الالمانية ان تظل افريقيا الفرنسية مرتبطة بفرنسا دون حكم ذاتي، ولكن حدث تغيير كبير شامل في عام ١٩٥٦ حين أصدرت حكومة جي موله مشروع قانون جامع وافقت فيه الحكومة الفرنسية على تكوين مجالس وزراء في كل من الاقاليم الثمانية في افريقية الغربية الفرنسية بعد اجـراء انتخابات عامة، لكن القانون لم يعد بالاستقلال وكان على رؤساء الوزراء الأفريقيين أن يعملوا إلى جانب حاكم عام مسؤول امام السلطات في باريس. اما الحزب الديمقراطي الغيني فلم يحصل الا على اثنين من الممثلين في المجلس الاقليمي عام ١٩٥٦. وفي انتخابات عام ١٩٥٧ أحرز الحزب ٥٦ مقعداً من أصل ٦٠ مقعداً، ولذلك بعد الانتخابات كان على الادارة الاستعمارية ان تكلف سيكوتوري السكرتير العام للحزب الديمقراطي الغيني بتشكيل مجلس حكومة البلاد، وفي اختير نائباً لرئيس مجلس الحكومة في غينيا. نجح مجلس حكومة غينيا رغم الرقابة الصارمة من جانب الادارة الاستعمارية في تنفيذ عدد من الاجراءات التي اضعفت من مركز الاستعماريين في البلاد، والغي نظام الرؤساء في ٣١ كانون الاول ١٩٥٧، على الرغم من ان الممثلين الجدد للحكومة في القرى اطلق عليهم بحكم العادة لقب (الرؤساء) الا انهم اصبحوا غير معينين ويتم انتخابهم بوساطة الشعب. وبذلك نجح الحزب الديمقراطي الغيني، الذي أكد في برنامجه على ضرورة التخلص من الهيكل القبلي والطوائف القبلية التي تعوق التطور الاجتماعي، بتصفية نظام الرؤساء في جهاز

الادارة. وعندما اعتمد الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٦ فكرة الاستقلال الداخلي لا الاستقلال الحقيقي ادرك الافريقيون ان ذلك الدستور لا يلبي طموحاتهم القومية في الاستقلال التام. وادرك ديغول حين عاد للحكم في أيار ١٩٥٨ ان فرصته الوحيدة للاحتفاظ بعلاقات فرنسا مع افريقيا السوداء بعد تجربة الجزائر هي في انشاء مخالفة تتسم بالتساهل في شروطها مع هذه البلاد. ولما كان الافريقيون في ريب من تلك البادرة التي اعلنها ديغول، لذا قام ديغول نفسه برحلة بالقارة صحبه فيها اربعة من وزرائه، وفي هذه الرحلة قدم ديكول مبدأ الاختيار لكل البلاد الأفريقية الداخلة ضمن النفوذ الفرنسي بحيث أصبح على هذه الدول ان تختار بين الاستقلال التام وبين البقاء جزء فيما اسموه بجامعة الشعوب (الافروفرنسية) الجديدة التي حلت محل الاتحاد الفرنسي، مع منح تلك الدول جزءاً كبيراً من الحكم الذاتي. اما مسائل الدفاع والسياسة الخارجة والنقد فكانت من اختصاص المنظمة الفيدرالية، وكان ان قبل البرلمان في كل بلد عرض عليه ديغول الفكرة، قبل الانضمام إلى جامعة الشعوب الافروفرنسية، الا في غينيا. وكان سيكوتوري قد القى خطاباً بحضور ديغول الى غينيا قال فيه: ((ان غينيا تفضل الفقر في ظل الحرية على الغنى في ربقة العبودية)).

وفي ٢٨ أيلول ١٩٥٨ دعا الرئيس الفرنسي شارل ديغول الى الاستفتاء على الدستور، وقد اختارت غينيا الاستقلال التام، فكانت غينيا ثالث دولة افريقية تنال الاستقلال بعد المغرب وتونس. وبعد الاستقلال الذي اعلن في ٢ تشرين الاول ١٩٥٨ تشكلت أول حكومة وطنية لجمهورية غينيا برئاسة سيكوتوري الذي أعلن دستوراً نص على ان غينيا جمهوريه ديمقراطية. وكان على الحكومة الجديدة ان تبدأ عملها في ظل ظروف صعبة فالسلطات الاستعمارية بذلت كل ما في وسعها لتعكير الحياة العادية في البلاد، مما جعل غينيا تواجه خطر الاختناق الاقتصادي.

بيد انه في خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٥٩، استطاعت الحكومة الغينية ان تسيطر على الموقف المالي بفضل الشعب الذي سارع الى دفع جميع الضرائب المستحقة عن الاربع سنوات السابقة، وحصلت غينيا على مساعدات من الدول الصديقة، كما قدمت البلدان الاشتراكية معونة مادية ومعنوية كبيرة وفشلت بذلك محاولات الدوائر الحاكمة الفرنسية في تنظيم حصار اقتصادي على غينيا وعزلها دبلوماسياً. وبعد وفاة سيكوتوري عام ١٩٨٤، تعرضت غينيا لسلسلة من الانقلابات العسكرية.

- **كان للاستعمار الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء عدة نتائج أهمها:**

١ – نشر و ترسيم الثقافة واللغة الفرنسية، التي أصبحت اللغة الرسمية في معظم المستعمرات الفرنسية في إفريقيا كالغابون، النيجر، السينغال.

٢ – نشر المسيحية خاصة المذهب الكاثوليكي في مستعمراتها الواقعة جنوب الصحراء، حيث أشارت إحصائيات ١٩٩٣ بأن عدد المسيحيين في إفريقيا بلغ ٣٤١.٢ مليون نسمة من بينهم ١٢٨.٣ مليون كاثوليكي.

٣ – إقامة صناعة استخراجية بعد اكتشاف ونهب مواردها كالنفط في الجزائر في عام ١٩٥٦، والحديد في موريتانيا.

٤ – تحويل الإنتاج الزراعي من المحاصيل المعاشية كالحبوب إلى المنتوجات التجارية، كالقطن في تشاد، والموز والكاكاو في ساحل العاج (كوت ديفوار).

٥ – القضاء على بعض الأنظمة السياسية المحلية واللغات واللهجات والديانات.

٦ – وضع حدود سياسية لم تراع لا الحقائق التاريخية ولا التواجد العرقي، أدت إلى اندلاع حروب إقليمية كما حدث بين ليبيا وتشاد، موريتانيا والسينغال.

سادساً: النشاط الاستعماري البريطاني في افريقيا والحركات الاستقلالية:

جاء الانكليز الى القارة الافريقية وبدأؤا مرحلة من مراحل الصراع بين القوى الاستعمارية التي استمرت حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد استطاعت بريطانيا ان تستولي على رأس الرجاء الصالح في ١٧٩٥ وتقيم في عام ١٩١٠ اتحاد جنوب افريقيا العنصري من الولايات الاورنج والترانسفال والكاب والناتال.

وقد اتسع النشاط الاستعماري البريطاني في افريقيا حتى شمل القارة كلها، فكان للانكليز مستعمرات في الشمال، والشرق والجنوب والغرب. وكان معظم النشاط يتخذ من مصر، التي احتلتها عام ١٨٨٢، ومن جنوب افريقيا، محطات للتوغل في افريقيا. كما وصل التجار والمستعمرون الانكليز الى نياسلاند (ملاوي الحالية) عام ١٨٧٦ واستولوا على الضفة الشرقية لنهر شير، احد روافد نهر الزمبيزي. ثم توسعوا شمالا الى جنوب غرب نياسا الى شواطئها الشمالية حيث اصطدموا بنشاط المستعمرين الالمان في تنجانيقا والمستعمرين البرتغاليين في موزمبيق. وبعد ان ركز البريطانيون مركزهم في نياسلاند، اعلنوا ضمها اليهم كمحمية بريطانية واحتفظت شركة جنوب افريقيا البريطانية بروديسيا الجنوبية تحت سيطرتها حتى عام ١٩٢٣، ثم تحولت الى مستعمرة ذات حكم داخلي، وضمت اليها روديسيا الشمالية وانشأت (اتحاد روديسيا ونياسلاند). وقامت بتمكين الاقلية العنصرية البيضاء في هذه المنطقة من التحكم في السكان الافريقيين واستغلال ثرواتهم.

وفي غـرب افريقيـا وصـل المغـامرون الانكليـز الى سـواحل غـرب افريقيـا، وانشـأوا مراكـز وبمـرور الـزمن حصـل احتكـاك بيـنهم وبـين الفرنسـيين في نايجيريـا وتشـاد وفي افريقيـا الوسـطى والاسـتوائية. وقـد تمكـن الانكليـز مـن السـيطرة علـى سـاحل الـذهب (غانـا) وغامبيـا وسـيراليون ونايجيريـا، وبعـد الحـرب العالميـة الاولى اصـبح جـزء مـن الكـاميرون والتوغـو تحـت الوصـاية البريطانية وذلك بعد ان كانتا تابعين لالمانيا.

ولقد تألفت المستعمرات البريطانية في افريقيا من المناطق التالية:

١- افريقيـا الشـرقية البريطانيـة وكانـت تضـم كـلا مـن كينيـا واوغنـدة وتنزانيـا (زنجبار وتنجانيقا) جزيرة بمبا.

٢- افريقيـا الجنوبيـة وتشـمل روديسـا (زيمبـابوي) وبتسـوانا وسـوازيلاند وليسوتو والملاوي واتحاد جنوب افريقيا.

٣- كمـا اسـتعمرت بريطانيـا عـددا مـن الجـزر والارخبـيلات في شـرق القـارة الافريقيـة وغربهـا. ففـي المحـيط الاطلسـي غـرب القـارة، وضـعت بريطانيـا يـدها علـى جزيـرة القديسـة هيلانـة في عـام ١٦٥٩ وجزيـرة اسنيسـون في عـام ١٨١٥. امـا في المحـيط الهنـدي شـرق القـارة فقـد احتلـت جزيـرة سـوقطرة العربيـة في مـدخل مضـيق بـاب المنـدب وجـزر سيشـل وموريشـيوس في ١٨١٠ واميرانت والديرا.

وكان للاستعمار الإنجليزي في إفريقيا عدة أشكال، كالاحتلال في سيراليون والسيشل، والحماية في غانا وأوغندا والانتداب على المستعمرات الألمانية السابقة في ناميبيا وجزء من التوغو والكامرون وتنجانيقا (تنزانيا).

أما في جنوب إفريقيا فقد طبقت نظام الدومينون منذ عام ١٩١٠، وبموجب هذا النظام الذي شمل المستعمرات الإستيطانية البريطانية المتميزة بتسلط المستوطنين

البيض على السكان الأصليين كأستراليا وكندا، تمتعت جنوب إفريقيا بنوع من الحكم الذاتي. كما شكلت بريطانيا في بعض مستعمراتها الإفريقية إتحادات إقليمية للقضاء على النزعة القومية وتنظيم عملية احتلالها وتقوية سيطرتها على شعوب المنطقة كإتحاد جنوب إفريقيا المشكل في عام ١٩١٠ من مستعمرات الكاب، الأورنج، الناتال، الترانسفال، وفيدرالية إفريقيا الوسطى في عام ١٨٥٣ المتكونة من نياسالاند (الملاوي) وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) وروديسيا الشمالية (زامبيا).

- **حركات التحرر الافريقي ضد الاستعمار البريطاني:**

واجهت بريطانيا مقاومة شديدة في المستعمرات التي سيطرت عليها وقد تفاوتت هذه المقاومة بين الاسلوب المسلح والنضال السياسي.

أولاً: غانا:

ففي غانا واجهت بريطانيا مقاومة عنيفة لسيطرتها. ولقد قادت النضال قبائل الاشانتي، التي لم تلق السلاح في وجه البريطانيين حتى سنة ١٩٠٠، حين خططت الحدود بين ساحل الذهب وبين مستعمرات الفرنسيين والالمان في توكو. الا ان الحركة الوطنية المنظمة في غانا لم تبدأ الا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اسس الدكتور كوامي نكروما حزب المؤتمر الشعبي وكان حزبا راديكالياً ثورياً. وقد بدا نشاطه بالدعوة الى عصيان مدني ضد المستعمرين البريطانيين. اقدمت سلطات الاحتلال البريطانية على اعتقاله في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٠ وفي تشرين الاول ١٩٥١ اضطرت السلطات البريطانية الى الافراج عنه والسماح له بخوض انتخابات المجلس التنفيذي، وقد حصل حزبه على اكثرية المقاعد، فاصبح نكروما في ٢١ اذار ١٩٥٢ رئيسا للوزراء، وفي ٦ اذار ١٩٥٧ حصلت غانا على استقلالها وصار نكروما رئيسا للجمهورية. ففي السادس من اذار ١٩٥٧،

أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة فى مجلس العموم أن جميع حكومات دول الكومنولث قد وافقوا على استقلال شاطئ الذهب تحت اسم غانا، وبذلك دخلت غانا فى مجموعة الدول المستقلة وتبادلت غانا التمثيل الدبلوماسي. وقد لقبه الشعب الغاني بالعديد من الألقاب والمسميات ومن أشهرها: (خريج السجون) حيث سجن مرات عديدة فى مرحلة الإستعمار؛ وسمى (الكاتمانكو)، أى المعصوم من الضلال. و(الأسوندو يهين)، أى الموفق والمصلح، هذه الألقاب ناداها بها شعبه حباً فى زعيمهم الذى أفنى حياته من أجل الوطن.

لكن واجهت غانا مشكلة الانقلابات العسكرية، اذ قاد الكولونيل ايمانويل كوكوكا انقلابا عسكريا في ٢٤ شباط ١٩٦٦، وقد كان لنكروما دور كبير في قيادة حركة الوحدة الافريقية وانشاء منظمة الوحدة الافريقية، بل كان وأحدا من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية.

ثانياً: كينيا:

فيما قاد جومو كنياتا، مؤسس كينيا المعاصرة وقائد الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني في شرقي إفريقيا، الحركة الوطنية في كينيا. في عام ١٩٢٥ دخل الميدان السياسي وأصبح واحداً من قادة منظمة كيكويو المركزية التي اختارته ليمثلها في طرح مشكلات أرض شعوب الكيكويو القبلية أمام لجنة هيلتون يونغ في نيروبي. وفي عام ١٩٢٩ أرسلته منظمة كيكويو إلى لندن؛ ليقدم مطالبها المتعلقة بإعادة الأراضي الإفريقية التي استولى عليها المستوطنون الأوربيون إلى أصحابها؛ وليزيد في الفرص السياسية والاقتصادية للأفارقة في كينيا التي كانت قد صارت إحدى مستعمرات بريطانيا في شرقي إفريقيا عام ١٩٢٠. عاد إلى كينيا في عام

١٩٤٦، وانتخب رئيساً للاتحاد الكيني الإفريقي، وهو أول منظمة سياسية إفريقية تأسست في ظل المستعمر، ووجّه كينياتا معظم جهود الاتحاد للفوز بحكومة مستقلة قيادتها إفريقية، غير أنه لم يلق النجاح في مسعاه، وبدأت مقاومة الأفارقة لسياسات المستعمر ولسيادة المستوطنين الأوربيين تأخذ منحى الكفاح. وفي عام ١٩٥٢ ظهرت حركة تمرد «ماو ماو» التي بدأت تنتهج العنف ضد حكومة المستعمرين والمستوطنين البيض. ومع أن كينياتا لم يكن مقتنعاً بالعنف سبيلاً لتحقيق أهداف إفريقيا السياسية؛ فإن سلطات المستعمر قامت باعتقاله مع خمسة من قادة الاتحاد الآخرين بدعوى إدارة تمرد «ماو ماو»، وحكمت عليه بالسجن مدة سبع سنوات مع الأشغال الشاقة. لم يطلق سراح كينياتا نهائياً إلا عام ١٩٦١؛ ليتسلم بعد مدة من إطلاق سراحه قيادة الاتحاد الوطني الكيني الإفريقي، وهو حزب كان قد تأسس عام ١٩٦٠ بدعم شعوب قبائل «كيكويو» و«لو» Luo. قاد كينياتا الحزب إلى الفوز بالانتخابات عام ١٩٦٣، وعُيّن رئيساً لوزراء كينيا، وصار يعرف باسم «مزي» التي تعني (الرجل العجوز). وفي كانون الأول عام ١٩٦٤ أعلن استقلال كينيا، وانتُخب كينياتا أول رئيس لها في الشهر نفسه. وعمل رئيسًا حتى وفاته. وعندما توفي جومو كنياتا عام ١٩٧٨ تولى بعده دانيل اراب موا حكم البلاد.

ثالثاً: جنوب افريقيا:

تعد جمهورية جنوب افريقيا نموذجاً واضحاً لتطبيق سياسة (التمييز العنصري) أو سياسة التفرقة العنصرية (الابارتيد) وتعني هذه السياسة في جنوب افريقيا : استعلاء وسيطرة الجنس الابيض، باعتبار ان (السود) هم في مرحلة حضارية أقل تطورا. وتقوم هذه السياسة على التصنيف العنصري لسكان جنوب افريقيا الى اجناس والفصل الجغرافي، اي تحديد اماكن السكن والاقامة بين هذه الاجناس. وبالرغم من ان الافارقة يشكلون الاغلبية الواضحة فان اقامتهم مقتصرة على ثمانية معازل خاصة بهم تسمى (البانتوستان) تشكل ١٣٪ من مجموع مساحة جنوب افريقيا.

فهي المنطقة التي طبق الاستعمار فيها هذه السياسة بأقصى حالاتها. ففي جنوب افريقيا، قام المستمرون البريطانيون البيض بأنشاء جمهورية عنصرية، وربما يعزى بعض اسباب ذلك الى ان جنوب افريقيا أول اجزاء قارة افريقيا استقبالا للأوربيين، وذلك نظراً لملائمة مناخ جنوب افريقيا لسكن الأوربيين ولموقعها على المحيطين الأطلسي والهادي وثرواتها الطبيعية الهائلة فقد سكنها الكثير من الأوربيين والاسيويين، وبالنظر لتوفر الثروة الزراعية والمعدنية الهائلة في جنوب افريقيا قصدها الكثير من رجال الاعمال وتسربت اليها رؤوس الأموال الاجنبية وتزاحمت على العمل فيها واستغلال ثرواتها من قبل كثير من الشركات. وحرص هؤلاء نظراً لما وجدوه في جنوب افريقيا من الموقع الهام والثروات الهائلة في الزراعة والمعادن ومناخها الملائم على التمسك والاعتراز بها. وخوفاً على مصالحهم اندفعوا بهذه السياسة. وبعد ان اكتشف الذهب والماس وقامت شركات التعدين بالعمل كان تصميم الرأسماليين على مزيد من الربح يمنح الوطنيين اجوراً اقل ما يمكن عاملا جديراً في جعل هذه التفرقة ذات أساس اقتصادي أكثر مما هو اجتماعي. ونظراً

لإن الناحية الاقتصادية أكثر العوامل الحاحاً على استمرار هذه التفرقة قام حزب العمال في جنوب أفريقيا عام ١٩١٢ على أساس هذه التفرقة. فكانت حجته في ذلك المحافظة على مستوى الحضارة الأوربية من ان تنخفض نتيجة الاختلاط. وقد انشأت الاقلية البيضاء لها في جنوب افريقيا احزابا خاصة بها، منها الحزب الوطني وهو حزب الافريكانز وهم في الاصل من العناصر الاوروبية الهولندية والفرنسية والالمانية. ويرجع تأسيس هذا الحزب الى عام ١٩٠٤، ومن ابرز قادته الجنرال البريطاني (لويس بوتا) من اقليم الترانسفال. وقد تعرض هذا الحزب في عام ١٩١٢ الى الانشقاق الى حزبين هما: الحزب المتحد بزعامة بوتا؛ والحزب الوطني، الذي اصبح بزعامة الجنرال (يمي هيروتزوج) وقد دعا الحزب الاول الى التعاون بين البوير والانكليز في حين دعا الثاني الى ان تكون السيطرة بايدي البوير. والبوير، كما سبق، هم جماعة من المستوطنين المسيحيين الهولنديين الذين توغلوا في أفريقيا من الجنوب باتجاة الشمال. وكان الحزبان يتعاونان كلما اشتدت المقاومة الوطنية ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا.

وفي عام ١٩٢٤ تألف الحزب الوطني مع حزب العمال وتسلما الحكم معاً، وكان اساس تألفهما تكريس التفرقة العنصرية ومن ثم اتجهت سياسة الحكومة الى تقسيم البلاد الى مناطق للوطنيين واخرى لغيرهم فتجبر السكان الافارقة على العيش في مناطق خاصة بهم تسمى (المعازل) وغالباً ماتكون هذه المعازل مكتظة بالسكان تفتقر الى الخدمات الضرورية.

استمرت سياسة العزل هذه بل واصبحت بعد ذلك جزء من برامج الأحزاب العنصرية التي شكلها البيض في جنوب افريقيا. ففي عام ١٩٤٨ عندما تسلم الحزب الوطني العنصري (الخاص بالبيض) السلطة في جنوب افريقيا كان في صلب برنامجه ممارسة التمييز العنصري، ولكى تضع هذه الحكومة برنامجها موضع

التطبيق قامت بتشريع ما سمي بـ ((البانتوستان)) وهي مناطق العزل، فقررت حصر الاغلبية في (مناطق معزولة) حرمت عليهم ممارسة اي نوع من الحرية العامة. ويلاحظ من خلال قراءة مقدمة القانون ان الاقلة البيضاء ارادت اقناع الاغلبية السوداء بانها ورثت التفوق العرقي، فقد جاء في النص : ((... لقد منح الله البيض مهمة روحانية – – ودعا كل البشر في العالم الى عدم تدمير او افناء بعضهم البعض .. ان لكل انسان في كان جنسه الحق في العيش والنمو – وعلى هذا الاساس فان الافضل ان تتمتع كل مجموعة بحقوقها الفردية والعامة في نطاق المنطقة التي تعيش فيها)). وتوخت الادارة العنصرية في بريتوريا من وراء تشريع قانون البانتوستان (مناطق العزل) مايلي:

(أ) حصر تنامي الوعي القومي والسياسي لدى الاغلبية الافريقية داخل مناطق محدودة وبشكل يجعل الاتصال بين هذه المناطق صعبا.

(ب) نظام المناطق المنعزلة يضفي على الاقلية البيضاء صفة الاغلبية بالمقارنة مع كل منطقة على حدة.

(ج) الوقاية من خطر زحف الافارقة السود على المدن الرئيسة بعد زيادة السكان لاسيما ان المدن الافريقية المجاورة لمدن البيض لم تعد تتسع ذلك العدد من السكان مما اجبر اغلب العوائل الى الانتقال (لمدن البيض).

(د) اتخاذ نظام العزل العنصري الى عنصر حماية اضافى بالنسبة للعمال البيض.

كما وظهرت التفرقة في قوانين العمال، فتركت الأعمال (غير الفنية) للوطنيين مع عدم اتاحة الفرصة لهم في دخول دورات يتحولون من خلالها الى عمال فنيين وجعلت القوانين اللون اساساً في عقود العمل في شركات التعدين وحددت الأجور بحيث تبقي العمال البيض في مستوى عالٍ ملائم مع ما يسمونه بـ ((العامل صاحب الحضارة)). حيث بلغ معدل أجور العمال الأوربيين في اعمال التعدين

٧١٢ جنيهاً فى السنة طبقاً لاحكام عام ١٩٥٣ بينما لا يزيد أجر العامل الوطني على ٥١ جنيهاً في السنة.

ولم تقتصر سياسة التفرقة العنصرية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بل كانت هناك تفرقة في المجال السياسي. فمنذ ان وضع قانون الاتحاد في عام ١٩٥٩ ابعدت شؤون الوطنيين عن مجال التشريع العادي، ووضعت شؤون الوطنيين في يد الحاكم العام الذي وضعت في يده سلطات غير محدودة تبيح له التشريع عن طريق اوامر ادارية. اما عن نصيب الوطنيين في الانتخاب فقد ظل حتى ١٩٢٠ مقصوراً على ولاية الرأس كما كان الحال قبل انشاء الاتحاد مع قصره لكل من الأوربيين والوطنيين على من يتمتع بمستوى خاص من الحضارة الأمر الذي كان يسمح لبعض الأفارقة من ذوي المؤهلات الخاصة تخدم اغراض الاستعمار بالانتخابات وفى نفس الوقت يحرم بعض فقراء الأوربيين. ولكن في عام ١٩٢٦ اعد مشروع قانون ولاية الرأس بجعل قيد الوطنيين في سجلات خاصة للحد من حق الانتخاب الذي كان لهم كما الغى تمثيلهم المحدود. وفي عام ١٩٣٦ سن قانون تمثيل الوطنيين بمنحهم أربعة مقاعد في مجلس الشيوخ ولكن يجلس اربعة من الأوربيين ينتخبهم الوطنيين ونص القانون الاعلى الا تزيد المقاعد المخصصة للوطنيين على ستة بأي حال من الاحوال وأنشاء مجلس اخر للنواب من اجل الوطنيين يرأسه وزير الشؤون الوطنية.

كما اتبعت مع الافارقة سياسة التفرقة فى كثير من أمور الحياة الاجتماعية في استعمال وسائل المواصلات الخاصة بالبيض وعدم دخول مسارحهم او فنادقهم ومكتباتهم وفي المدن تخصص سيارات بيضاء للبيض واخرى ملونة لركوب السود وفي مواقف السيارات العامة تخصص أماكن مسقوفة لوقوف البيض واخرى مكشوفة للرياح والمطر يقف فيها السود وفي القطار تخصص مقاعد خاصة للسود. ويمتد

الفصل بين الاجناس الى البنوك ومكاتب البريد وان اختلفت تفاصيله بين مدينة واخرى وفي الحدائق العامة لا يحق للافريقي الجلوس الا في مقاعد معينة.

ووضع قانون الاتحاد شؤون الوطنيين في يد الحاكم العام وازدادت نزعة التفرقة وضوحاً منذ عام ١٩١٥ حين بدأ الجنرال هرتزوج بتاليف الحزب الوطني مناديا بهذه السياسة حتى اذا تولى الوزارة في ١٩٢٤ واتته الفرصة لتنفيذ برنامجه فاصدر قانون التعليم المنفصل في ١٩٢٩ وهو الذي جعل اللون اساس الانفصال واستمرت عملية التفرقة بين تعليم الوطنيين وتعليم البيض حتى عام ١٩٦٠.

- **الحركة الوطنية:**

بدأت مقاومة الافارقة للحكم البريطانى منذ بداية الاستيطان للمنطقة وعلى اثر ذلك ظهرت في جنوب افريقيا المنظمات السياسية سواء المنظمات التي شكلها البيض التي تدافع عن مصالحهم او منظمات غير عرقية تدافع عن كل السكان في المنطقة ومنظمات اخرى خاصة بالافارقة. فقد أسس الهنود في جنوب افريقيا (حزب المؤتمر الهندي لجنوب افريقيا) منذ عام ١٨٩٨ هدفه معارضة العنصرية الموجهة ضد الهنود بشكل خاص، وقد لعب الزعيم الهندي المعروف غاندي دوراً مهماً في تأسيسه عندما جاء الى البلاد عام للدفاع عن الهنود الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد وبخاصة العمال منهم. ولعب الحزب دوراً مهما في الحياة السياسية في جنوب افريقيا بمعارضة التمييز العنصري وتعاون في بعض مراحل الحركة الوطنية في جنوب افريقيا مع الاحزاب الافريقية الوطنية (الاحزاب الخاصة بالافارقة).

غير ان المنظمات السياسية والاحزاب التي شكلها الافارقة هي التي تمثل المحور الاساس للحركة الوطنية في جنوب افريقيا واهم هذه الاحزاب هي:

حزب المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا: وهو اهم المنظمات السياسية واقواها في جنوب افريقيا لعب دوراً مهما ورئيسا في حركة التحرر الافريقي. وترتبط بداية

تاريخه بتنظيمات غير سياسية، أهمها (رابطة الناخبين من الاهالي)) للدفاع عن حقوق الافارقة الانتخابية، التي قامت بعد تكوينها بعامين باول احتجاج ضد قوانين المرور. وفي عام ١٩١٢ انبثق الحزب عن هذه الرابطة بعد انضمام تنظيمات سياسية افريقية أخرى من الاتحاد وهي (مؤتمر ناتال الوطني) الذي تشكل عام ١٩٠٤ وتكوين تنظيم مماثل في الترانسفال عام ١٩٠٧. ومن هذه التنظيمات الثلاث انبثق الحزب. وكان اول رئيس له هو جون ل دولي الذي كان في الاصل زعيماً لمؤتمر ناتال، ولعب رؤساء القبائل دورا هاما في تأسيسه. ودعا هذا الحزب الى توحيد قبائل جنوب افريقيا في امة واحدة، ومعارضة سياسة التفرقة العنصرية (الابارتيد).

وفي اعقاب صدور قانون الارض عام ١٩١٣ الذي حرم الافريقيين من تملك الارض خارج المعازل شن المؤتمر ضد هذا القانون اول معركة رئيسة له. وفي العشرينات قام رئيسه العام (جيمس ت. جوميدي) بزيارة الاتحاد السوفيتي وكانت لهذه الزيارة بعد عودته سببا في فقده لمنصبه. في عام ١٩٣٥ اشترك المؤتمر في (مؤتمر عموم افريقيا) وهو تنظيم سياسي لتنظيم المعارضة ضد اخراج الافارقة من القائمة الانتخابية العامة وضد ايجاد تمثيل منفصل للبيض فى البرلمان وانشاء المجلس التمثيلي الوطني وعندما تراجع المؤتمر عن موقفه وانسحب من (مؤتمر عموم أفريقيا) ليسمح لاعضائه بدخول المجلس التمثيلي الاهلي انشق عليه بعض الاعضاء الشبان وكونوا عام ١٩٤٣ ((عصبة الشباب للمؤتمر الوطني الافريقي)) ووضعوا برنامج عمل ايجابي ودخلت البلاد فى ظروف الحرب العالمية الثانية.

نما أيضا حجم الطبقة العاملة فى جنوب افريقيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وأصبح للتنظيمات العمالية وزنا كبيرا فى تطور الاحداث السياسية في الاقليم، وفي تطور الحركة الوطنية حتى الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٥٠ حينما صدرت قوانين ضد كل المعارضة الأفريقية المنظمة اتخذ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي طابع النضال السياسي الايجابي وتعاون مع حزب المؤتمر الهندي وشكل الحزبان تحالفا من اجل معارضة النظام العنصري المتسلط وقام الحزبان بمظاهرة ضخمة في عيد العمال عام ١٩٥٠ تحولت الى انتفاضة جماهيرية، في ٦ نيسان ١٩٥٢، أقدم نظام التمييز العنصري على اعتقال ٨٥٠٠ مناضل من المؤتمر الوطني الإفريقي في أعقاب مظاهرة عارمة في شوارع جوهانسبرغ. وصدر حكم بالسجن تسعة أشهر مع وقف التنفيذ في حق نيلسون مانديلا (١٩١٨– ٢٠١٣) قائد النضال ضد التمييز العنصري. تصاعد اضطهاد الحكومة الوطنية بعد ان ادركت مافي تضامنها من قوة تهدد كيانها فعمدت الى اصدار قوانين جائزة اخرى اهمها فصل العمال الافارقة عن كل من العمال الهنود والملونين والعمال الأوربيين. وعلى اثر ذلك اسس العمال الأفارقة عام ١٩٥٥ اتحاداً عمالياً سمي ((مؤتمر جنوب افريقيا لنقابات العمال)). وقد بلغ اعضاءه ما يقرب من خمسين الف عامل، وتمتع بنفوذ كبير بين العمال الأفريقيين ولم يكن يؤمن بفكرة الفصل العنصري فكان مؤسسيه من النقابيين الافريقيين والاوربيين، المبدأ الذي قام المؤتمر وفقاً له هو ((النقابة المتعددة العناصر)) التي تفتح صفوفها لكل من العمال الأوربيين والافريقيين كذلك الهنود والملونين. وكان وثيق الصلة مع (حزب المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا) الذي قام وحزب المؤتمر الهندي بتشكيل جبهة ضمت ايضاً حزبين آخرين وكذلك ضمت الجبهة (مؤتمر جنوب افريقيا لنقابات العمال) في حزيران ١٩٥٥ وشكلوا ماسمي بـ(مؤتمر الشعب) الذي اصدر ميثاق سمي بـ (ميثاق الحرية). وفي اعقاب النجاح الذي حققه (مؤتمر الشعب) واصداره لميثاق الحرية والصدى الكبير الذي احدثه لدى الجماهير الشعبية وتعاظم نفوذ الجبهة الوطنية التي دعيت بـ ((تحالف المؤتمر))، اخذت حكومة جنوب افريقيا تطلق على كل

ذلك (خيانة عظمى)، وعمدت الى تلفيق مختلف انواع التهم ضد المشتركين في المؤتمر. وفي كانون الأول عام ١٩٥٦ القت القبض على (١٥٦) من زعماء حركة التحرر الوطني المعادين للتفرقة العنصرية بينهم مانديلا، مدعية انهم يديرن مؤامرة للاطاحة بنظام الدولة واقامة جدولة جديدة تستند الى المباديء التي أقرها ميثاق الحرية. وكان معظم المقبوض عليهم من اعضاء (مؤتمر الحرية) وكان من بينهم اعضاء من الحزب الوطني الافريقي كما كان بينهم عدد من اعضاء (مؤتمر الشعوب الملونة) و(المؤتمر الهندي)، وقد وجهت الحكومة الى المقبوض عليهم تهمة (الخيانة العظمى). استمرت المحاكمات الخاصة بهذه التهمة أكثر من أربع سنوات عجزت الحكومة في نهايتها عن اثبات هذه التهمة على احد كما اضطرت بعد انفضاح المؤامرة وانكشاف اغراضها الى الافراج عن ٦٤ منهم بعد عام واحد من القبض عليهم ثم اخذت تفرج عن الباقين تباعاً.

واصلت الحركة الوطنية نضالها ضد النظام العنصري فى مختلف المناسبات، فحين حل موعد الانتخابات العامة لعام ١٩٥٨ وبالنظر لعدم تمتع الأفارقة بالحقوق الديمقراطية الكاملة فقد عبروا عن احتجاجهم باضراب قام به العمال آلافارقة، وكان اضراباً عاماً شاملاً اسهم فيه الآفاً من العمال. وكان رد الحكومة اصدار قرار يمنع تجمع عشرة من السود في مكان واحد الا باذن خاص كما اعلنت حالة التأهب في القوات المسلحة. وفي عام ١٩٦٠ وهو العام الذي يطلق عليه عام افريقيا، اذ تحررت فيه كثير من الدول الافريقية، تصاعدت الحركة الوطنية الافريقية في جنوب افريقيا، لعب العمال دوراً طليعياً في التحرك الوطني الى جانب حزب المؤتمر لجنوب افريقيا . ففي آذار ١٩٦٠ تجمع العمال الافارقة امام مبنى البلدية في مدينة شاريفيل مطالبين مساواتهم بالعمال البيض من ناحية الاجور والمعاملة

ولكن سلطات النظام العنصري تصدت للعمال واطلقت عليهم النار حيث قتلت سبعين منهم وجرحت (١٨٦) اخرين.

احدثت هذه المذبحة صدى اليماً في كافة انحاء العالم وبخاصة في القارة الافريقية، وفي هيئة الامم المتحدة قدمت الدول الافريقية والاسيوية في نفس العام طلباً لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة مذبحة شاريفيل وقبل الطلب وعقد المجلس جلسة خاصة لهذا الامر أدينت فيها حكومة جنوب افريقيا في مجلس الأمن، وعد هذا العمل مما يهدد السلام العالمى، وصدر القرار باغلبية الأصوات بما فيها صوت الولايات المتحدة الأمريكية.

وشكلت هذه الحادثة الدامية منعرجا هاما في مسار نيلسون مانديلا السياسي وفي كفاحه ضد سياسة التمييز العنصري، إذ دفع به إلى حد القطيعة مع فلسفة نبذ العنف وانتهاج الكفاح المسلح عبر إنشاء الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي.

لم تئن هذه المذبحة الحركة الوطنية فى جنوب افريقيا عن مواصلة انضالها الوطني في آذار ١٩٦٠ عقد اجتماع جماهيري نظم من قبل حزب المؤتمر الوطني للاحتجاج على مذبحة شاريفيل دعا فيه رئيس المؤتمر الوطني البرت جون لوتلي (١٨٨٩–١٩٦٧) الى اعتبار يوم ٢٨ آذار (يوماً للحداد الوطني).

وعلى أثر تصاعد الحركة الوطنية واصرارها على الكفاح رغم القمع والارهاب الذي تمارسه ضدها حكومة جنوب افريقيا اعلنت هذه الحكومة (قانون الطوارىء) في ٣٠ آذار ١٩٦١، وبموجب هذا القانون، قانون الطوارىء، عد حزب المؤتمر الوطني غير شرعي واحتجز رئيسه كما طرد الزعماء الآخرون وهرب الكثير منهم الى الخارج اذ عاشوا في بعض الدول المجاورة مثل مصر وتنزانيا. وفي ذلك العام اعلنت الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا انفصالها عن رابطة الكومنولث وعن بريطانيا

واعلنت جمهورية مستقلة اعترفت بها معظم الدول الرأسمالية في حين لم تعترف بها الدول الاشتراكية كذلك الدول العربية.

واصلت حكومة جنوب افريقيا سياسة التمييز العنصري ومعها السياسة التعسفية بحق المواطنين الافارقة، ففي الخامس من آب ١٩٦٢ وبعد ١٧ شهرا من العمل السري، اعتقلت السلطات نيلسون مانديلا وزجت به في السجن. وخلال العام ١٩٦٣ حوكم معظم قادة المؤتمر الوطني المعتقلين بتهم الخيانة والتخريب والتآمر ضد استقلال البلاد، وحكم على مانديلا بالسجن مدى الحياة. فمرت الحركة الوطنية في جنوب افريقيا بفترة خمول وهي تلثم جراحها، وتعاني من الاضطهاد ويعاني قادتها في الخارج من التشرد والمطاردة من قبل (الشرطة السرية) لجنوب افريقيا في الخارج.

أصيب الحزب الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا بنكبة عند وفاة زعيمه البرت جون لوتولي في حادث عام ١٩٦٧. وعلى اثر ذلك آمنت الحركة الوطنية لجنوب افريقيا بالكفاح المسلح المنظم بعد ان كان الزعيم لوتولي يؤمن بالكفاح السلمي وفق اسلوب الزعيم الهندي غاندي. وفي بداية السبعينات استأنفت الحركة الوطنية في جنوب افريقيا نشاطها الوطني وقام العمال بالدور الوطني الطليعي ونفذوا عدة أضرابات احتجاجاً على ظروف المعيشة اللاانسانية واضطر ذلك الحكومة الى دفع شرطتها لمواجهة التحرك العمالي، وزج بآلاف العمال في السجون رداً على هذه الاضرابات الجماهيرية التي كان العمال الافارقة في طليعتها، وتبنت الحكومة العنصرية ورقتي عمل في آذار ١٩٧٤ تحرم الاولى التجمع لاكثر من شخصين والا تعرض المخالفون الى عقوبات شديدة بعدهم مثيري خلافات عنصرية ومعكري للامن. فيما تمنع ورقة العمل الحكومة الثانية قيام اي منظمة سياسية لا يوافق عليها النظام وعقوبة المخالفين السجن لاماداً طويلة.

رغم ذلك مارست الحركة الوطنية في جنوب افريقيا الكفاح المسلح داخل المدن. فقام مناضلوا الحركة الوطنية بنسف مصفاة تكرير غرب جوهانسبرج في حزيران ١٩٨٠. ومارس ثوار جنوب افريقيا اعمالاً ثورية من هذا القبيل في مدن أخرى مستهدفين المنشآت الاقتصادية للنظام. وللحد من هجمات الحركة الوطنية التجأت حكومة جنوب افريقيا الى حشد اكبر عدد ممكن من شرطتها السرية والعلنية للتفتيش عن اعضاء حزب المؤتمر الوطني بجنوب افريقيا والقاء القبض عليهم واستطاعت القاء القبض على عدد منهم وتقديمهم للمحاكم، قدم ثلاثة من اعضاء الحزب للمحاكمة في عام ١٩٨١ وحكمت عليهم المحكمة بالاعدام، كما قامت بسلسلة اعتقالات ومحاكمات لاعضاء الحزب شتاء العام نفسه. لكن هذه الاجراءات لم تثني عزيمة الثوار الذين استمروا في ممارسة نشاطهم الوطني اذ قاموا بسلسلة من الهجمات على محطات الكهرباء في العاصمة (بريتوريا) مستخدمين الاسلحة الاتوماتيكية والمتفجرات وذلك في شهر كانون الأول ١٩٨١ استهدف الثوار مراكز الشرطة النظام كما حصل في نهاية شهر كانون الاول.

واهم واخطر هجوم قام به الثوار هو مهاجمة المفاعل النووي لجنوب افريقيا واحداث انفجارات خطرة فيه في مطلع العام ١٩٨٢. واستمرت الحركة الوطنية في جنوب افريقيا تناضل من اجل نيل حقوقها في السيادة والتخلص من حكم الاقلية البيضاء ونفذوا عدة عمليات ثورية في المناجم ومحطات الكهرباء ونفذوا اضرابات عمالية في مراكز العمل في الاعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣.

أمام تزايد الضغط الدولي، اضطرت سلطات نظام التمييز العنصري في كانون الأول ١٩٨٨ إلى إخراج مانديلا من السجن ووضعه رهن الإقامة الجبرية. واستعاد نيلسون مانديلا حريته المطلقة في ١١ شباط ١٩٩٠ بعد أن قضى ثلاثة عقود كاملة في سجون نظام التمييز العنصري. وجاء الإفراج عنه في أعقاب قرار رفع الحظر على

نشاطات المؤتمر الوطني الإفريقي من قبل رئيس جنوب إفريقيا فريدريك دي كليرك في تموز ١٩٨٩. وصرح مانديلا وقتها أن الأسباب التي بررت قرار تبني الكفاح المسلح لا زالت قائمة. وفي السادس من آب أعلن المؤتمر الوطني تخليه عن الكفاح المسلح بناء على اتفاق مع الحزب الوطني الحاكم. وهكذا أصبح الزعيم الجنوب الإفريقي نيلسون مانديلا ورئيس جنوب أفريقيا فريدريك دي كليرك رموزاً في المسار الذي شقته البلاد على طريق المصالحة وطي حقبة التمييز العنصري المظلمة، وهو المسار الذي تأكد في حزيران ١٩٩١ عندما قررت حكومة دي كليرك إسقاط ما تبقى من قوانين التمييز العنصري. وفي ٢٧ نيسان ١٩٩٤ أنتخب نيلسون مانديلا رئيسا للجمهورية إثر أول انتخابات متعددة الأعراق تشهدها البلاد في تاريخها. وبمجرد اعتلائه سدة الرئاسة، بادر الزعيم الجنوب الإفريقي بإنشاء لجنة "الحقيقة والمصالحة"، وهي هيئة عملت على تعبيد الطريق باتجاه المصالحة وتضميد الجراح ونجحت في نهاية المطاف في رد الاعتبار لجنوب إفريقيا وتحسين صورتها على الساحة الدولية.

ثامناً : منظمة الوحدة الافريقية :

بعد أن عاش الافارقة لفترة طويلة في ظل السيطرة الاجنبية التي عانوا الى شتى انواع الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي والتمييز العنصري و نمو الوعي السياسي لديهم فقد نما فى الوقت نفسه الشعور بالتضامن الأفريم والاعتزاز بتراثهم الحضاري وبتاريخهم ، بل والاعتزاز بلونهم الاسير ، وبدء الفنانون والشعراء يعبرون عن اعتزاز الافريقي وعاداتهم الأفريقية بتراثه الفني والشعري.

ثم اخذ الافارقة خارج افريقيا والذين يعانون الاضطهاد ايضاً وخاصة من الولايات المتحدة يتعاونون فيما بينهم من أجل الدفاع عن كيانهم كأفراد وكأمة وربطوا نضالهم من اجل التحرر والنضال من أجل العودة الى افريقيا وتحريرها وتكوين كيان افريقي مستقل واستطاع دعاة هذا التعاون من عقد مؤتمرات افريقية خارج القارة الافريقية ومن ثم في داخلها.

١ – عقد الموتمر الأول في لندن عام ١٩١٩ للفترة من ٢٣ الى ٢٥ تموز وحضره ٣٠ مندوباً افريقياً معظمهم من امريكا وحدد المؤتمر اهدافه بما يلي :

١– العمل كمنبر للمعارضة ضد تعسف المستعمرين البيض.

٢– الالتماس من البعثات التبشيرية وجمعيات تحريم الرق البريطانية حماية الأفريقيين من النهب الاستعماري.

٣– حث السكان من الاصل الافريقي في العالم نحو التقارب مع بعضهم واقامة علاقات أخوية متينة بين العناصر الافريقية كافة.

٤– البدء بحركة تعمل من اجل سلامة العناصر الافريقية التي تعيش في الاقطار المتحضرة، وحماية حقوقهم الكاملة ومصالحهم واعمالهم.

٢– عقد المؤتمر الثاني في نيويورك عام ١٩٢٠.

جاء عقده بعد انتهاء مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ من اعماله وتشكيل عصبة الامم. طالب المؤتمر بتشريع القوانين العادلة التي تساوي بين الافارقة والبيض في المستعمرات، وان تنشأ عصبة الامم مكتباً دائماً مهمته الخاصة الاشراف على تنفيذ هذه القوانين لصالح الوطنيين، وطالب بانصاف الافارقة من الناحية الاقتصادية، توزيع الأرض، توزيع الدخل، الغاء العبودية في العمل، وحق التعليم، وحق الأفراد الاشتراك في الحكم.

٣- عقد مؤتمر الجامعة الافريقية الثالث في لندن عام ١٩٢١.

وكان المطلب الرئيس الذي طالب به المندوبون اقامة حكم ذاتي محلي للجماعات الأفريقية المتطورة يزداد باطراد كلما زادت خبرتهم ومعرفتهم حتى يصبح حكماً ذاتياً تاماً.

٤- مؤتمر الجامعة الافريقية الرابع:

عقد في لندن عام ١٩٢٣، عاد التاكيد على المطالب السابقة، واهم مطلب سياسي له هو : أن يكون للافارقة صوت مسموع في حكومات بلادهم، وان يعامل الجنس الاسود في العالم كله كبشر وليس هناك طريقاً آخر للسلام والتقدم.

٥- مؤتمر الجامعة الافريقية الخامس وعقد في نيويورك ١٩٢٧:

حدث صراع داخل هذا المؤتمر بين الاعضاء اليساريين وزملائهم المعتدلين وكان كل فريق يتهم الآخر بالانتهازية.

٦- مؤتمر الجامعة الأفريقية السادس في مانشستر ١٩٤٥:

تعد الحرب العالمية الثانية الحد الفاصل بين حركات الجامعة الأفريقية القديمة والحديثة، وصارت بريطانيا المركز الرئيس لازدهار افكار الجامعة الافريقية بعد عام ١٩٣٦. وحضر المؤتمر بالاضافة الى الافارقة المغتربين في أمريكا واوربا أفارقة من سكان افريقيا من قادة حركة التحرر في افريقيا منهم الزعيم المعروف كوامي

نيكروما و جومو كينياتا. وفي هذا المؤتمر كانت المطاليب الواضحة التى طالب بها بالحكم الذاتي والاستقلال لافريقيا السوداء، الذي يمكن ان تتمتع به الآن الجماعات والشعوب.

المؤتمرات الأفريقية داخل القارة الأفريقية :

- **مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :**

كان لمؤتمر باندونك الذي انعقد في نيسان ١٩٥٥ اثر كبير في تشجيع الافريقيين على نقل نضالهم الى اوطانهم وتاكيد مبدأ "افريقيا للافريقيين".

وانتقلت حركة التحرر الافريقية، الى مرحلة جديدة في تاريخها، حينما عقدت اول مؤتمر لها داخل القارة الافريقية نفسها. وعندما عادت حركة الجامعة الافريقية الى وطنها الآم عام ١٩٥٨. وفي الوقت الذي انتقلت فيه جذور فكرة الجامعة الافريقية الى ارض جديدة كان لها برنامج وافكار وعمل يمكن تلخيصها بما يلي : –

١. افريقيا الأفريقيين : ومثلها الأعلى قارة متحدة اتحاداً كليا عن طريق الاتحادات الاقليمية التي تربط الاقطار بعضها ببعض بشرط تقيد السياسة القومية.

٢. قومية افريقية تحل محل النظام القبلي في الماضي، وما يتبع ذلك من نهضة افريقية ثقافية واعادة تشكيل المجتمع الأفريقي الى اشكاله الخاصة.

٣. النهوض بالاقتصاد القومي للدول الأفريقية ليحل محل النظم الاقتصادية الاستعمارية والايمان بالاشتراكية والديمقراطية.

٤. نبذ العنف كوسيلة من وسائل الكفاح.

٥. تضامن الشعوب السوداء في كل مكان، وتحالف اخوي بين الشعوب الملونة قائم على تاريخ كفاحهم المشترك ضد السيطرة والاستعمار.

٦. الحياد الايجابي.

- **مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة – الأول :**

أكرا– نيسان ١٩٥٨

اجتمع في اكرا في منتصف نيسان ١٩٥٨ في اكرا عاصمة جمهورية غانا الثمانية دول المستقلة كلها عدا جنوب افريقيا، كان ثلاث منها (الحبشة وغانا وليبيريا)، تنتميان لافريقيا السوداء وخمس شمال الصحراء وهي مصر، تونس، ليبيا، السودان، المغرب. اثبت مؤتمر اكرا أحد مفاهيم الجامعة الأفريقية الذي يتلخص بوجود رابطة لونية بين شعوب المستعمرات السابقة كما اثبت انه لا الاسلام ولا الصحراء كانا يشكلان حاجزا لا يمكن التغلب عليه. واكد المؤتمر على:

١) ضرورة ابراز الشخصية الافريقية في الميدان الدولي.

٢) ندد بسياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا وفي كينيا .

٣) الدعوة الى دعم حركة التحرر الافريقي.

٤) الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

- **مؤتمر جميع الشعوب الافريقية :**

وفي كانون الاول ١٩٥٨ انعقد مؤتمر ثانٍ في اكرا وكان مؤتمراً شعبياً للاحزاب السياسية لم تمثل فيه الحكومات، وفيه تم التاكيد على القضاء على الحدود المصطنعة التي اوجدها الاستعمار بين الاقطار الافريقية. وأثيرت فيه مسألة الكفاح المسلح، وبعد نقاش عنيف رفض المؤتمر اتخاذ العنف وسيلة من وسائل الكفاح فيما اذا امكن الحصول على الاستقلال الوطني بوسائل سلمية في الاقاليم التي تتيسر فيها الاساليب الديمقراطية، لكنه تعهد كذلك بتأييد أولئك الذين يضطرون لحمل السلاح كي يواجهوا الوسائل العنيفة التي تتخذ لاخضاعهم واستغلالهم.

كما أكد على استقلال الشعوب الافريقية وعلى وحدتها وان تكون (افريقيا للافريقيين) لكن بدون تعصب ضد أي جنس آخر يعيش مع الافارقة بعد الاستقلال. ويعتبر مؤتمر جميع الشعوب الافريقية استمراراً وتواصلاً للمؤتمرات الافريقية.

وبين ٢٥ – ٣١ كانون الثاني١٩٦٠ انعقد في تونس مؤتمر الشعوب الافريقية وعالج اوضاع القارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- **مؤتمر الدول الافريقية المستقلة – الثاني :**

وانعقد باديس ابابا عاصمة اثيوبيا مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الثاني في حزيران ١٩٦٠ وحضره (١٥) دوله افريقية مستقلة. وظهرت في المؤتمر خلافات بين الدول الافريقية سببها الخلافات القائمة اصلاً حول هدف الجامعة الافريقية وانعكست في المؤتمر، حيث اختلف المؤتمرون حول هدف الجامعة الأفريقية في تحقيق وحدة افريقية ام اتحاد افريقي.

كما انعقد في ٢٥ آب ١٩٦٠ مؤتمر ليوبولدفيل (كينشاسا) بالكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، واكدت الدول الافريقية الثلاث عشرة التي حضرت المؤتمر اهمية دراسة مشاكل القارة ووضع الحلول لها.

دخلت الدول الافريقية بعد ذلك في خلافات سياسية منها نظرة الدول الافريقية المسيطرة على منظمة الجامعة الافريقية إلى زعماء الدول التي كانت مستعمرات فرنسية (قبل استقلالها) بأنهم "أذناب لفرنسا" وقصروا في الوقوف ضد السياسة الفرنسية في بعضهم بالجنود للمساعدة في الحرب ضد جبهة التحرير الجزائرية ولم يقفوا في وجه التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى، كما وقفوا صراحة في صف السياسة الغربية مخالفين التقليد الافريقي الجماعي لعدم الانحياز، ونتيجة

لذلك أيدت أكرا والرباط وكوناكري والقاهرة الجماعات المنفية من المستعمرات الفرنسية تأييداً صريحاً.

نتيجة لهذه الخلافات نشأت مجموعتين من الدول الافريقية هما:

١ – مجموعة برازافيل : نشأت هذه المجموعة نتيجة لاجتماع دعت اليه ساحل العاج في ابيدجان في تشرين الثاني ١٩٦٠ لمناقشة امكان توسط الاقاليم الافريقية الفرنسية بين فرنسا والجزائر. ومجموعة دول برازافيل تمثل الدول التي تتكلم الفرنسية وهي الكونغو (برازافيل)، ساحل العاج، السنغال، موريتانيا، فولتا العليا، النيجر، داهومي والكاميرون وتشاد.

ودعا تصريح برازافيل الى اقامة السلام في الجزائر قبل حلول عام ١٩٦١ وكان بجانب القيام بالوساطة في الكونغو كما أيد استقلال موريتانيا.

٢ – مجموعة الدار البيضاء : كان لظهور مجموعة برازافيل قد أدى الى قيام مجموعة الدار البيضاء. فمجموعة الدول الافريقية التي اتخذت موقفاً صريحاً مؤيداً للومومبا فيما يختص بالكونغو شعرت في بعض الاوقات بالحاجة الى تنسيق سياستها وصاروا اقلية بين المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، ذلك وحدث رد فعل من جانب المغرب بالنسبة لمساندة مجموعة برازافيل لموريتانيا كان من نتيجة ذلك انها اتخذت الخطوة الأولى فى دعوة مؤتمر الدار البيضاء إلى الانعقاد في شهر كانون الثاني ١٩٦١، وحضر المؤتمر سبعة وفود أفريقية تمثل : غانا – غينيا – الجمهورية العربية المتحدة – ليبيا – حكومة الجزائر المؤقتة والمغرب. واصدر المؤتمر قرارات اهمها :

١ – مضاعفة الجهود لاقامة تعاون حقيقي بين الدول الافريقية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ – تـأليف مجلـس استشـاري افريقـي حالمـا تتهيـأ الظـروف يضـم ممـثلين عـن كل دولة افريقية له مقر دائم، ويعقد جلساته بصورة دورية.

تشكيل اللجان الاربع الاتية :

أ – اللجنة السياسية الافريقية، وتضم رؤساء الدول الافريقية أو ممثليهم المعتمدين تجتمع بصفة دورية لتنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الافريقية.

ب – اللجنـــة الاقتصـــادية الأفريقيـــة : تضـــم وزراء اقتصـــاد دول افريقيـــا المسـتقلة تجتمـع بصـفة دوريـة لاتخـاذ القـرارات اللازمـة الخاصـة بالتعـاون الاقتصادي الافريقي.

ج – اللجنة الثقافية الافريقية – تضم وزراء التربية والتعليم للدول الافريقية المستقلة تجتمع بصفة دورية للمحافظة على الثقافة والحضارة الافريقية وتنميتها ومضاعفة التعاون والمساعدات الافريقية في الميدان الثقافي.

د – قيـادة افريقيـة مشـتركة عليـا : تضـم رؤسـاء اركـان حـرب الـدول الافريقيـة المسـتقلة تجتمـع بصـفة دوريـة للـدفاع المشـترك عـن افريقيـا في حالـة الاعتـداء على أي جزء من هذه القارة.

وأيد المؤتمر اقتراح الجمهورية العربية المتحدة باعتبار الكيان الصهيوني اداة في خدمة الاستعمار، ودعا كافة الدول في افريقيا وآسيا الى مقاومة السياسة الاستعمارية التي تجعل من الكيان الصهيوني قاعدة له.

اما بشأن موريتانيا فعدها المؤتمر جزءاً من المغرب وشجب فكرة استقلالها وعد ذلك الاستقلال تكريس لتجزئة الشعوب الافريقية، وتقسيم القارة الأفريقية الى كيانات هزيلة وشجب المؤتمر سياسة اتحاد جنوب افريقيا المتسمة بالتفرقة العنصرية.

وفي الختام وجه المؤتمر نداءً الى الدول الافريقية كافة ((.... **نحن رؤساء الدول الافريقية المجتمعين بالدار البيضاء من الثالث الى السابع من كانون الثاني**

١٩٦١ نؤكد ايماننا بمؤتمر الدول الافريقية المستقلة الذي انعقد في اكرا عام ١٩٥٨ وفي أديس ابابا عام ١٩٦٠، ونوجه نداء الى الدول الافريقية المستقلة كافة لمشاركتنا في دعم الحرية لافريقيا وبناء صرح وحدة وسلامة امنها)).

وكانت أهم اهداف مؤتمر الدار البيضاء:

١. القضاء على التفرقة والتمييز العنصري.

٢. القضاء على الاستغلال.

٣. القضاء على النظام الاستعماري.

٤. تأكيد وحدة افريقيا.

٥. أقرار سياسة عدم التبعية.

٦. انهاء الاحتلال العسكري.

٧. معارضة تدخل الدول الكبرى في الشؤون الافريقية.

٨. كما ايد المؤتمر اقتراح مصر بأعتبار(اسرائيل) اداة في خدمة الامبريالية.

وانعقد بمدينة القاهرة في الفترة من ٢٥– ٣١ أيار ١٩٦١ مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث، وحضره ممثلون عن (٣٥) دولة افريقية. كما عقد مؤتمر اخر في الفترة ذاتها في منروفيا عاصمة ليبيريا في ٩ ايار ١٩٦١ ضم دول مجموعة برازافيل، ودول من مجموعة الدار البيضاء، وكان الرئيس سنغور رئيس جمهورية السنغال هو الذي دعا الى عقد هذا المؤتمر واصدر المؤتمر قرارات كانت اقل اهمية من قرارات مؤتمر الدار البيضاء. الا ان عقد هذا المؤتمر كان خطوة لتقريب وجهات النظر بين الدول الافريقية وتضييق شقة الخلافات بينها.

وعقدت بعد ذلك مؤتمرات افريقية في مناطق مختلفة من القارة أهمها :

- **مؤتمر اديس ابابا للفترة من ٢٢- ٢٥ ايار ١٩٦٣ :**

ويعد أول مؤتمر قمة ناجح لرؤساء الدول الافريقية حيث تمخض عن هذا المؤتمر اصدار ميثاق (منظمة الوحدة الافريقية) الذي نص على :

- تقوية وحدة افريقيا.
- تنسيق تعاون دول المنظمة.
- الدفاع عن السيادة والاستقلال.
- القضاء على الاستعمار بكافة اشكاله.

ولتحقيق هذه الاهداف دعا المؤتمر الى:

- التنسيق في الميادين السياسية والاقتصادية والامنية والدفاع.
- حل المنازعات بالطرق السلمية.
- الالتزام بسياسة عدم الانحياز.
- عدم ممارسة التفرقه العنصريه.
- عضوية المنظمه مفتوحه لجميع الدول الافريقيه، ولكل عضو الحق في الانسحاب من المنظمه.

واكد المؤتمر على أهمية اجماع الدول الافريقية لاول مرة على تنفيذ برنامج نشط لمساندة حركات الكفاح التحررية في الاقاليم الخاضعة للبرتغال وجنوب افريقيا والاقاليم التابعة لبريطانيا.

ولقد كانت ولادة منظمة الوحدة الافريقية، نقطة تحول بارزة في تاريخ افريقيا الحديث، وخاصة في مجال تاكيد الدور الذي يمكن ان تلعبه الاقطار الافريقية المستقلة في البناء الحضاري الانساني. كما كانت المنظمة اداة مهمة في تقريب وجهات النظر بين الدول الافريقية ومساعدتها على حل مشكلاتها المختلفة.

تاسعاً : مشاكل القارة الافريقية بعد الاستقلال :

واجهت أفريقيا بعد استقلال العديد من أقطارها ظاهرة الانقلابات العسكرية. حتى غدت أحداثا معتادة مثل (الأمطار الموسمية). ووجهات النظر حول أسباب ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا تنقسم إلى قسمين أساسيين: القسم الأول مؤيد للانقلابات ، ويمثل هذا القسم الكتاب الأفارقة في الغالب. ويعتقد أنصار هذا المبدأ أن الدول الأفريقية وخاصة تلك التي حصلت على الاستقلال كمنحه من الدول الاستعمارية ولدت في داخلها جذور قيام الانقلابات العسكرية. ومن الأمثلة على هذه الدول : النيجر ونيجيريا وسيراليون. ويسوق مؤيدو هذا الرأي أمثلة عن دول حكمت في فولتا العليا وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويمثل القسم الأخر الآراء المعارضة للانقلابات العسكرية فهذه الآراء تجمع على ان من ابرز الأسباب المؤدية لقيام الانقلابات في أفريقيا هو السبب القبلي وأفريقيا معروفه بانقساماتها القبلية الشديدة. وان الدافع الأخر لقيام الانقلابات هو الدافع الشخصي المصلحي. وثمة من يقول ان القادة المدنيين والأحزاب السياسية المختلفة في الدول الأفريقية ساهموا مساهمه كبيرة في أذكاء رغبة الاستئثار بالحكم عند القادة العسكريين. خاصة بعدما التجأ أليهم العديد من المدنيين لحمايتهم. وثمة سبب أخر وهو السبب الاقتصادي فالأزمات الاقتصادية الكثيرة في الدول الإفريقية وحالات التخلف الشديدة، دفعت بعض القادة العسكريين الطموحين إلى قلب الأنظمة القائمة واتهامها بالفشل في مواجهة الأزمات. وأخيرا وليس أخرا فان الصراع الدولي وانعكاساته في أقطار أفريقيا من اجل الحصول على

النفوذ يبقى السبب الأهم لقيام الانقلابات فالقوى الدولية تعمل بجد من اجل إيصال جماعات تؤيدها إلى الحكم.

ومهما قيل عن أسباب الانقلابات العسكرية في أفريقيا فانه يجب إن نشير كما يقول الدكتور سعد ناجي جواد ، إلى حقيقة أساسية هي إن البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في الأغلب هي بيئة واهية ضعيفة ومتأخرة وبالتالي فهي العامل المساعد الأكبر والأساس الذي يسهل على أية فئة عسكرية إن تقوم بحركتها، وان تضفي على نفسها وعلى تحركها شرعية تفتقر أليها.

مشكلة الديون:

تعد مشكلة الديون وتفاقمها المشكلة الاساسية التي تعاني منها الدول الافريقية بعد الاستقلال. حتى ان حجم ديون القارة الافريقية قد وصل الى (٢٠٠) مليار دولار. وقد قررت لجنة وزارية من ١٢ دولة افريقية عليها ٧٠٪ من ديون القارة الافريقية السعي لعقد مؤتمر في كانون الاول ١٩٨٨ لمعالجة مشكلة الديون ، وقد اجتمعت اللجنة في لوساكا واقرت مقترحات عديدة لتخفيف اعباء الديون. ومن هذه المقترحات :

١. تعليق سداد الديون لمدة عشر سنوات.

٢. الغاء الديون الرسمية وتحديد فترة سداد تبلغ خمسين عاما للديون الجديدة الرسمية والخاصة.

٣. تقليل معدلات الفائدة على القروض التجارية.

٤. دعوة الدول الصناعية المتقدمة الى انتهاج سياسات تكفل ارتفاع اسعار صادرات افريقيا من السلع، وازالة العراقيل التي تمثلها سياسة الحماية التجارية.

وحسب تقرير اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لشؤون افريقيا، ان اقتصاد القارة الذي نال منه الجفاف ومعدل النمو السكاني السريع، والحروب الاهلية، وانخفاض اسعار معظم صادراتها من المنتجات الزراعية والمعادن في الاسواق العالمية، لم يتجاوز معدل نموه (١,٥٪) في ١٩٨٧. ويقل هذا كثيرا عن التوقعات الاصلية التي تراوحت بين ٢ و٤ ٪. كما انه يبلغ نحو نصف معدل النمو السكاني.

ومع ان الدائنين خفضوا من حدة مواقفهم تجاه افريقيا، الا ان اجراءاتهم تلك لم تبلغ ما تريده منظمة الوحدة الافريقية، التي اشارت في اعلانها الى ان الانخفاض المستمر لدخل الفرد في القارة الافريقية، والى البطالة الضخمة، والفقر، هو الذي يهدد البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الافريقية.

ولقد اصبحت دول عديد في افريقيا تواجه مشكلة تسديد الديون التي تزيد عن ايرادات صادراتها ؟ وذلك لان الدول التي تنفق في المتوسط ٤٠٪ من ايرادات صادراتها لتسديد ديونها بحاجة الى تخصيص ثلاثة ارباع هذه الايرادات لخدمة ديونها. ونتيجة لذلك فان العبء الهائل الذي تمثله الديون يحرم اقتصاد دول منظمة الوحدة الافريقية من موارد ضرورية ليس فقط للتنمية، وانما ايضا لبقاء شعوب بعض هذه الدول.

وتعاني دول افريقيا المستقلة كذلك من بعض المشكلات وابرزها رغبتها في اعادة تنظيم تكوينها الاجتماعي، بحيث يتلائم مع الافكار السياسية والاقتصادية والثقافية التي تسود العصر الحاضر.

كما تواجه هذه الدول، **مشكلة التعليم** بنوعيه العام والعالي، ولهذه المشكلة جوانب عديدة مرجعها الى الاوضاع التي كانت قائمة في هذه الدول قبل استقلالها.

وفيما يتعلق **بالمشكلة الادارية**، التي تواجهها الدول الافريقية، فيمكن القول ان هذه الدول ورثت اجهزة ادارية متخلفة وضعيفة فضلا عن الطبيعة البيروقراطية لهذه الاجهزة، ولهذا فهي تناضل من اجل تحديث هذه الاجهزة وبما يضمن تقديم خدمات مدنية جيدة الى مواطنيها.